



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة في الحروب:
حرب لبنان الثانية نموذجًا

سامح عبد الفتاح صالح خضر

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2011 / 1432 هـ



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة في الحروب:
حرب لبنان الثانية نموذجًا

سامح عبد الفتاح صالح خضر

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1432هـ / 2011 م

أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة في الحروب:
حرب لبنان الثانية نموذجًا

إعداد

سامح عبد الفتاح صالح خضر

بكالوريوس تربية - جامعة الأزهر - غزة

إشراف الأستاذ الدكتور/ عزيز حيدر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الدراسات الإقليمية - دراسات إسرائيلية

معهد الدراسات الإقليمية - جامعة القدس

1431هـ - 2011م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة رسالة

أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة في الحروب:
حرب لبنان الثانية نموذجًا

إعداد: سامح عبد الفتاح صالح خضر

الرقم الجامعي: 20714233

المشرف: أ. د عزيز حيدر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت يوم الأربعاء بتاريخ 2011/04/28

من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1 - رئيس لجنة المناقشة: أ. د عزيز حيدر التوقيع.....

2 - ممتحنًا داخلياً: د. أحمد رفيق عوض التوقيع.....

3 - ممتحنًا خارجياً: د. سميح شبيب التوقيع.....

القدس - فلسطين

1432 هـ - 2011 م

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى روح أبي الطاهرة، إلى أمي الصابرة، إلى نعمة وصفاء، إلى محمد وسارة، إلى أختي وأخوتي، إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر، إلى الأخ ياسر عبد ربه، الذي ما أشعرنى يوماً بفضلته علي، وما أشعرتني يوماً بالتقدير والامتنان الذي يوفيه حقه.

الشكر والتقدير

أنتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عزيز حيدر الذي لم يبخل علي بوقت أو علم لإتمام هذا العمل.

إقرار

أُقر أنا مقدم الرسالة ، أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير ، وأن الرسالة نتيجة لأبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة علي لأي جامعة أو معهد.

الاسم: سامح عبد الفتاح صالح خضر

التوقيع:

المختصرات:

الرمز	الكلمة
ب. ت	بدون تاريخ
ص	الصفحة
غ. م	غير منشور

المُلخَص:

تتناول هذه الدراسة الصحف الإسرائيلية الكبرى الثلاث الصادرة باللغة العبرية خلال فترة الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، وهي: معاريف، وهآرتس، ويديعوت أحرنوت. وتقدم الدراسة نبذة تاريخية عن الصحافة العبرية الصادرة في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، وتطور الصحافة العبرية خلال فترة قيام الدولة، وسردًا تاريخيًا للعمل الصحافي الإسرائيلي وأبرز رموزه في الفترة التي تلت قيام دولة إسرائيل في العام 1948. كما تسلط الدراسة الضوء على الاتجاهات السياسية التي طغت على الساحة الإعلامية الإسرائيلية في الفترات المذكورة، ومدى تأثير الصحافة الإسرائيلية بهذه الاتجاهات.

لقد رسخت الصحافة الإسرائيلية منذ نشأتها مبدأ التعددية والمنافسة بين الصحف المختلفة، سواء كانت هذه المنافسة تجارية، أو منافسة سياسية ذات صلة بالمواقف السياسية التي تتبناها الصحف، خصوصًا أن عددًا كبيرًا من الأحزاب الإسرائيلية في تلك الفترة امتلكت عددًا من الصحف الإسرائيلية، مثل صحيفة دافار الصادرة عن حزب مباي. إلا أن هذه التعددية لم تعبر بالضرورة عن تعددية في المواقف أو مناهج العمل، فالجميع اتفق على حماية المشروع الصهيوني والترويج له في أوساط المهاجرين اليهود في فلسطين. إلا أن التعددية التي مارستها الصحافة الإسرائيلية كانت تعددية في الشكل، وفشلت في تقديم تعددية في المضمون، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالمواعجات العسكرية وتغطية الصحف الإسرائيلية الصادرة في الفترات المذكورة للحروب الإسرائيلية والتطورات العسكرية الجارية على أرض فلسطين، ومعارك حركة الهاجاناه مع السكان المحليين الفلسطينيين.

وغيببت الصحافة الإسرائيلية بشكل ممنهج المجتمع اليهودي في فلسطين عن مجريات الأحداث وتطوراتها خصوصًا في القضايا الأمنية الإقليمية التي قد تمس بتماسك هذا المجتمع، نتيجة لالتزام طوعي فرضته أسر التحرير على الصحافيين، وتبناه الصحافيون أنفسهم، حرصًا على مكتسبات الحركة الصهيونية وإنجازاتها على الأرض. هذا النهج المتجند طواعية من قبل الصحافة الإسرائيلية، أسس لهيئة جديدة أنيطت بها الرقابة على الصحف العبرية الصادرة في إسرائيل بعد قيام الدولة، وهي الرقابة العسكرية على الصحف الإسرائيلية. على عكس سائر بلدان العالم التي اعتبرت الرقابة العدو الأول للعمل الإعلامي الحر، طالبت الصحافة الإسرائيلية بالرقابة وعززت ممارسات الصحافيين وطريقة تغطيتهم لمجريات الأحداث من سلطات الرقابة

التي نادراً ما تدخلت في العمل اليومي للصحف نتيجة لتبني الصحف والصحافيين أنفسهم مبدأ الرقابة الذاتية على تغطيتهم.

من خلال اعتمادها على منهج تحليل المضمون، تقوم الدراسة بتحليل مضمون التغطية الصحافية العبرية في الصحف الثلاث: يديعوت أحرنوت، وهآرتس، ومعاريف، للحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، التي كانت إسرائيل أحد طرفيها، وحزب الله الطرف الثاني. وركزت الدراسة على مضامين ما تم تقديمه من قبل الصحافة الإسرائيلية على لبنان ورصدها لعملية اتخاذ القرار على المستويين السياسي والعسكري، وروجت لأهداف المعركة بشكل منحاز وهجومي. كما حلت الدراسة التغطية الصحافية أثناء فترة الحرب وتركيزها الكبير على تصريحات المستويين السياسي والعسكري والترويج لها. كما رصدت الصحافة مستويات النقد المؤيد للحرب الذي قامت به الصحافة الإسرائيلية ومطالبتها الجيش بشكل علني وضمني بتحقيق النصر في المواجهة مع حزب الله، حيث اعتبرت الحرب على لبنان حرباً وجودية تهدد مصير الشعب اليهودي ومستقبله في البلاد.

وتركز الدراسة على مدى إحباط الصحافة الإسرائيلية من النتائج التي انتهت إليها المواجهة مع حزب الله، وافتقاد الصحافة الإسرائيلية لنشوة الانتصار التي طالما سعت إليها وروجت للمعركة وصولاً إليها، وشنت هجوماً غير مسبوق على المستوى السياسي وطريقة إدارته للمعركة، وأرجعت السبب في ذلك إلى قلة الخبرة العسكرية، وهو ما ناقض توجهها في بداية المعركة، خصوصاً في الوقت الذي أسكنت فيه الأصوات المعارضة وأفسحت المجال للمحللين العسكريين والأصوات المؤيدة للمعركة على صدر صفحاتها اليومية.

Abstract:

The study is focusing on the Three main Hebrew newspapers coverage to the Second Lebanon war Haaretz, Yedioth Ahranot, and Maariv. Starting with a historical background about the Israeli press before the state declaration and during the state formative era. It also goes through the history of the key figures of the Israeli press and they role in forming up the public opinion for the favor of the Zionist project.

The study spotlights the multiplicity of the Israeli press since its early beginning that was the reason of a political and commercial competitions among newspapers in that era. The political competition was the result of the fact that many of the political parties that existed in that era established their own newspapers to express their political views and attitudes towards the state building process and the ongoing conflict with Arabs.

However, this multiplicity did not reflect a diversity in the political attitudes or methodologies, as there was a kind of unspoken agreement among all to protect the Zionist project and to promote it among Jewish immigrants in Palestine. These professional attitudes and methodologies were clearly seen in the coverage of Israeli wars with Arabs in general and the ongoing conflict with Palestinian residents in particular.

The study shows how Israeli press systematically ignored covering actual events of the conflict to abide by the regulations of Israeli army at that era. As a results, many incidents were neglected during the conflict coverage and others were justified by the press. It also discusses the reasons beyond the formation of Israeli military censorship that was establish shortly after the state formation. It deeply examines the professional behavior of Israeli journalists and their need for a military censorship.

Throughout the content analysis method, the study goes through the three main Hebrew newspapers to the second Lebanon war between Israel and Hizbollah starting from the incident in which Hizbollah conducted the kidnapping of three Israeli soldiers, going through the decision making process and the atmosphere of the cabinet meetings, the Israeli press vision to the goals of war, and ending with the press criticism to the political level and their functional critical mistakes during the war.

The outcomes of the war and the disappointment of Israeli press of these outcomes caused by the political level mistakes and the performance of the Israeli army units. Specially at the times where Israeli press was giving all its resources to the army spokespersons and patriotic journalists the times and spaces needed, hoping that the victory it seeks will finally be delivered.

Finally, the studies focuses on the steps taken by chief editors against journalist who did not abide by the regulations of the newspapers during war times and testimonies of journalists.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

وفق الدراسات والمسوح التي تقوم بها مراكز مراقبة وتقييم واقع حرية الصحافة في دول العالم المختلفة، يتميز الإعلام الإسرائيلي بحرية وديمقراطية كبيرة فيما يخص الرأي، والمعلومات التي تتعلق بقضايا غير قضايا الأمن. ويعتبر الأكثر ليبرالية وانفتاحًا عند مقارنته مع نظرائه في دول الشرق الأوسط، وخصوصًا الدول العربية. كما يمتاز الإعلام الإسرائيلي بلعبه دورًا كبيرًا في كشف قضايا فساد قد تطل رموز الدولة، وهذا يجعله مرتبطًا أكثر بالمجتمع الإسرائيلي ويمنحه تميزًا آخر. إلا أن هناك بعض المآخذ على الإعلام الإسرائيلي، كارتباطه الوثيق بالمؤسسة الأمنية والعسكرية في إسرائيل، الأمر الذي يسقط عليه تهمة لعب دور تكميلي للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية في الحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي والمحافظة على رباطة جأش الجمهور وعدم بث روح اليأس والفرع بين صفوفه، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بقضايا عسكرية وأمنية. فمنذ قيام دولة إسرائيل، عمد الإعلام الإسرائيلي إلى حشد التأييد للجيش وسلطاته، تارة بالتهريب من المحيط العربي وعدائه المعروف للكيان الصهيوني، وتارة أخرى بالترغيب في خدمة الأهداف الصهيونية والقومية لدولة إسرائيل. فمنذ بدايات ظهورها، لعبت الصحافة العربية المكتوبة على وتر الاضطهاد في المجتمعات الأوروبية ودعت اليهود وشجعتهم على الهجرة إلى أرض فلسطين كسبيل للتخلص من الاضطهاد.

إن أهم ما يميز الإعلام الإسرائيلي هو التعددية في شكل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لتغطية أكبر مساحة إعلامية ممكنة، إلا أن هذه التعددية كانت ولا تزال شكلية، ولم تختلف في مضمون ما يجب تقديمه للجمهور، ودارت جميعها في الفلك نفسه المحدد لها تلقائيًا (جمال: 2005، ص 40).

على عكس ما هو متوقع، عززت تعددية وسائل الإعلام في إسرائيل من هيمنة وسيطرة العائلات المالكة للصحف الكبرى على تلك الصحف. فتملك عائلة شوكين جريدة هآرتس، وتملك عائلة نمرودي جريدة معاريف، بينما تعود ملكية جريدة يديعوت آحرنوت إلى عائلة موزس. ولم يكن

لتزايد هذه المركزية الاقتصادية أي تأثير على الخطاب الأمني، بل على العكس، ظل خطاب المؤسسة الأمنية والعسكرية مسيطراً على وسائل الإعلام هذه.

ولم يخلق التنوع والتعدد في وسائل الإعلام الإسرائيلية خطاباً إعلامياً جديداً يستند إلى رؤية مختلفة للأحداث ويكون مختلفاً عن الخطاب الإعلامي القائم، بل عززت التعددية في وسائل الإعلام من المفردات الإعلامية القائمة، وأصبح المعظم يردد الخطاب والمضامين والمقولات نفسها، كل على طريقته (المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها).

ولا تشير تعددية وسائل الإعلام في إسرائيل إلى تعددية في الملكية تفسح المجال أمام الجميع لطرح قضاياهم ومصالحهم المختلفة، ولكن تعود هذه التعددية إلى مالكين محددين هم النخبة الاجتماعية المهيمنة القادرة على تحديد المجال الإعلامي ومركزاته، وتحديد دخول الأصوات الاجتماعية الضعيفة للوصول إلى هذا الحيز الإعلامي وفي أوقات محددة تتقاطع مع رغبة هذه النخب في إثبات أن الكل شريك والمجال مفتوح أمام الجميع. ويعزز ظهور الأصوات المعارضة لسياسة النخب المهيمنة من الشكل الديمقراطي الذي تحاول النخب المهيمنة أن تضيفه على وسائل الإعلام الخاصة بها، وبالتالي تمنع ظهور وسائل إعلام جديدة تتعارض مع سياساتها وخطتها (المصدر السابق نفسه، ص 42).

للهيمنة الإعلامية أشكال تتغير وتتبدل حسب تركيبة المجتمع، فالهيمنة ليست حكراً على الإعلام الإسرائيلي فحسب. ففي بريطانيا توجد هيمنة إعلامية طبقية، وهيمنة رأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية تعكس أيديولوجيا الدولة. أما في الإعلام الإسرائيلي، فالهيمنة هي هيمنة أيديولوجية تتمحور حول الفكر الصهيوني (Leibes, 1997, p2)

إلا أن عوامل ظهور الهيمنة على وسائل الإعلام الإسرائيلية تختلف عن سائر بلدان العالم، حيث تحمي هيمنة البعض على وسائل الإعلام في العالم مصالحهم، بينما الهيمنة على وسائل الإعلام في إسرائيل تأتي في سياق حماية الشعب من الانكسار، وليس الحفاظ على مصالح النخبة الاقتصادية فقط. ويمكن تحديد عوامل ظهور الهيمنة على وسائل الإعلام الإسرائيلية من خلال العناصر الأربعة التالية:

أ - يفرض الصراع حدوداً وهمية تمنع الصحفيين من رؤية جانبي الصراع، وبالتالي تدفع الصحفي إلى التمرس خلف الحدود الجغرافية للصراع والتحيز عملياً إلى الجانب الذي يمثله في الصراع.

ب - حتى في غياب الصراع القومي، يرى الصحفيون أنفسهم نشطاء طبيعيين في الحركة الصهيونية، وبالتالي يسوقون لها ويدافعون عنها وعن مشروعها. ويفرض هذا كله انحيازاً كبيراً للقضايا القومية وغياب الموضوعية في التغطية.

ج - استمراراً للسيطرة العسكرية من قبل الجيش على المجتمع، لا يستطيع الصحفيون توجيه سهام النقد للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلا في الحالات التي يرون فيها أن الجيش كان يجب أن يتصرف بقوة أكبر. كما يرى الصحفيون أن توجيه النقد للجيش ربما يضيء روحاً انهزامية على المجتمع الإسرائيلي. وتبقى هناك استثناءات قليلة تغرد خارج السرب، إلا أنها لا تحظى بالتقدير نفسه، لا من الصحيفة ولا من زملاء العمل، وغالباً ما توضع مقالاتهم في الصفحات الداخلية الأخيرة من الصحيفة، بعيدة عن الصفحات المميزة أو موضع انتباه الجمهور (هاس، عميرة، نوفمبر 2009).

د - على عكس سائر الشعوب، يضع المجتمع الإسرائيلي معايير الخاصة للنقد، كما أن هناك حدوداً كثيرة يفرضها المجتمع الإسرائيلي نفسه على الإعلام ويظهر قدرة غير مرئية على عدم تحمل الضغط (Leibes, 1997, pp 2,3).

إن فحص وتدقيق هذه الهيمنة من قبل العاملين في مجال الصحافة المكتوبة ومختلف وسائل الإعلام الأخرى على العاملين فيها، ربما يقربنا من زاوية نستطيع أن نرى منها آلية عمل الصحافة المكتوبة في إسرائيل خلال فترة الحروب بالعموم، والولوج تفصيلاً في آلية تغطية هذه الصحف للحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006.

يتضح من القراءة الأولية للصحف الإسرائيلية الصادرة قبيل فترة حرب لبنان الثانية وأثناءها، أن الصحافة الإسرائيلية تبنت ورددت أصوات القادة العسكريين ودعاة الحرب من السياسيين ونقلتها للجمهور، وأظهرت دعماً وتأييداً مطلقاً لها ولعدالتها. إلا أن هذا التأييد يعتمد في الأساس على أداء الجيش الإسرائيلي في المعركة ومدى تقدمه على الأرض. فمع مرور الوقت، بدأ الانتقاد للجيش وأدائه التكتيكي يظهر تدريجياً على صفحات الجرائد الإسرائيلية، وكلما مر الوقت وفشل الجيش في تسجيل انتصارات على الأرض، ازدادت سهام النقد وحدثها على الجيش وأدائه.

وهذا ربما يعزز الرأي القائل إن الصحافة الإسرائيلية هي صحافة انتصارات تتقاسم نشوة الانتصار مع المؤسسة الأمنية والعسكرية، وربما تبالغ في نشوة الانتصار أكثر من هذه المؤسسة. أما في حال عدم تحقيق الجيش لأهدافه وفشله في خطته وأهدافه، فإن الصحف الإسرائيلية تهاجم الجيش وقادته بضرارة وتدعو للجان تحقيق محايدة تستخلص العبر.

2.1 مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة التدقيق في أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان كنموذج على أداء هذه الصحافة وما يعتره من شكوك حول الدور الحقيقي الذي تقوم به الصحافة، ومحاولة تبيان مسألة تجند الصحافة الإسرائيلية المكتوبة إلى جانب المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وما إذا كان تجنّدًا إجباريًا. بصياغة أخرى، هل تمارس المؤسسة العسكرية ضغوطًا على الصحفيين الإسرائيليين لتجنيدهم في معاركها الخارجية؟ أم أن الصحفيين يجندون تلقائيًا في هذه المعارك، انطلاقًا من المسؤولية الوطنية التي يشعرون بها (شلت: 2007، ص 2)؟ أم تحسبًا وتخوفًا من بطش المؤسسة الأمنية واضطهاد رؤسائهم لهم؟ أم أن الصحفيين أنفسهم يسعون للحصول على رضى المؤسسة الأمنية والعسكرية للحصول بالنتيجة على علاقة تمنحهم تمييزًا عن غيرهم من العاملين بالمهنة؟

للوصول إلى هذه النتيجة، تحاول الدراسة أيضًا تحليل مضمون أداء الإعلام الإسرائيلي في زمن الحرب بمقارنة هذا الأداء مع أداء وسائل الإعلام الأجنبية الأخرى التي غطت الحروب الإسرائيلية بالعموم، وحرب لبنان الثانية على وجه الخصوص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصحفي ينظر إلى مسألة العلاقة مع الجيش على أنها ميزة، كونه بحاجة إلى أن يكون بالقرب من مصادر المعلومات والحصول على أفضل مهنية. إلا أن هذه الأفضلية المهنية التي يمنحها الجيش، تقتضي التزام الصحفي بالأسس التي يحددها الجيش لرسم شكل هذه العلاقة بما يتماشى مع مصالحه، وإلا فإن هذه الأفضلية المهنية تمنح لشخص آخر يلتزم بالحدود (هاس، نوفمبر 2009).

ومقارنة وسائل الإعلام الإسرائيلية مع نظيراتها لا يقصد منها إلا تعزيز الهدف من وراء الدراسة وإثبات فرضياتها الأساسية، التي تقول بممارسة الإعلام الإسرائيلي عمومًا تعنيًا كبيرًا على مجريات الحرب، والصحافة الإسرائيلية المكتوبة التي تدور في فلكه وتنتقد بقوانينه وأعرافه على وجه الخصوص. وهذا بالتأكيد سيقود إلى وضع مصداقية هذه الصحافة على المحك، في حال

تبيين وجود فجوات كبيرة بين المعلومات التي قدمتها وسائل الإعلام الأجنبية، وما ساعدت الصحافة الإسرائيلية على إخفائه في وقت الحرب وعمدت إلى تجاهله، استناداً إلى المبدأ القائل بحق الجمهور في عدم المعرفة (Leibes, 1997, p6).

بالإضافة إلى ما سبق، تلعب الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحرب دوراً كبيراً في رسم شكل المعركة جماهيرياً، من خلال انقسام الصحافة إلى معسكرين غير متكافئين، أحدهما يقدم نموذج الصحافة الإسرائيلية الوطنية المنتصرة، والآخر يوفر الغطاء الرقيق من الديمقراطية الذي تتباهى فيه إسرائيل دولياً ويعطيها القوة في طرح الادعاء القائل إنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. بمعنى آخر، تنقسم الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحروب إلى معسكرين أساسيين: أحدهما يتمتع بدعم كبير ومساحة أكبر في التغطية، وهو نموذج الصحافة الوطنية المتجندة تلقائياً أو إجبارياً إلى جانب المؤسسة الأمنية، ويمكن تسميته معسكر الصحافة الوطنية، إن جاز ذلك، والآخر هو معسكر الصحافة الناقدة للحرب وأهدافها، إما من وجهة نظر أخلاقية، أو من خلال البحث في أسباب هذه المعركة وشرعيتها.

بدأت الأصوات الناقدة للأداء الإعلامي الإسرائيلي بشكل عام، والصحافة المكتوبة بشكل خاص من قبل الصحفيين أنفسهم ومراكز مراقبة الصحافة في الظهور بعيد الانتهاء من حرب لبنان الثانية، ووجه الكثير من الصحفيين أسهم النقد للمؤسسة العسكرية والأمنية بينما كان قلة هم من انتقدوا الكتيبة الإعلامية وأداءها خلال الحرب. تكمن المشكلة الأساس في الصحافة الإسرائيلية في اعتبار هذه الصحافة لنفسها جندياً ملتزماً تسري عليه قوانين الحرب، وبالتالي، فالمعركة هي معركة جماعية لا يجوز الخروج عن النص فيها والتغريد خارج السرب، فما دامت الدولة في حالة حرب، فكلنا كذلك، حتى القطاع الإعلامي فيها. ولم يجرؤ أي من الصحفيين الإسرائيليين على التساؤل في جدوى الخوض في معركة غير متكافئة مع دولة أخرى. وهذا الأداء يكشف بوضوح حالة الرياء تجاه المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من جانب الصحفيين الإسرائيليين (شلت: 2007، ص2).

مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل التالي:

هل يمكن تقييم الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحرب بالمهنية؟ بمعنى أدق، هل يمكن اعتبار أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحروب العسكرية الإسرائيلية أداءً مهنيًا وفق المعايير المهنية التي تكفل بالأساس حق الجمهور في المعرفة، وحق الصحفيين في الوصول

إلى المعلومات بكل حرية، وتقديمها للجمهور في إطار من المهنية يقدم للجمهور المعلومة من ناحية، ولا يشكل مساساً للأمن القومي للدولة من ناحية أخرى؟ كما تحاول الدراسة البحث فيمن يؤثر بالآخر، المؤسسة العسكرية في الصحافة، أم الصحافة في المؤسسة العسكرية، أم أن الجمهور هو الطرف الأبرز في العلاقة، حيث يسعى الجيش للحفاظ على تماسك الجمهور، في الوقت الذي تحاول فيه الصحافة تنويره ومدّه بالمعلومات؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في اعتبارها محاولة لقراءة أداء الصحافة الإسرائيلية خلال الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، وفحص الأسباب الحقيقية والدوافع التي تستند إليها هذه الصحافة في معالجاتها للقضايا القومية. وهل يختلف هذا الأداء من قضية إلى أخرى؟ وستقوم الدراسة بالتركيز على قراءة وتقييم أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال فترة الحروب بشكل عام، وحرب لبنان الثانية بشكل خاص، لتبيان مدى شفافية وديمقراطية هذه الصحافة ومصداقية الصحافيين أنفسهم أثناء تعاملهم مع قضايا معينة. كما ستحاول الدراسة التدقيق في آلية صياغة ونشر الخبر، وهل يختلف الشكل الأولي للخبر كثيرًا عن الشكل النهائي للمنشور بالجريدة فيما يخص القضايا العسكرية والأمنية بالتحديد؟ وذلك في محاولة لفهم ما إذا كانت الصحافة الإسرائيلية مجندة؟ أم حرة؟ وهل الصحافيون أنفسهم أحرار في تقديم المعلومة للجمهور بمهنية وموضوعية، أم هناك مؤثرات وعوامل تدفع بهم إلى التغيير؟ وهل الصحافة الإسرائيلية صحافة تحقيق أم صحافة مستسلمة مسلوقة الإرادة؟ ولماذا؟ ومن شأن هذه الدراسة أيضًا، أن تبين أسباب ودوافع النقد الذي توجهه الصحافة الإسرائيلية المكتوبة للمؤسسة العسكرية خلال الحروب، وهل ينبع هذا النقد من حرص هذه الصحافة على كف يد المؤسسة العسكرية عن الآخرين ومحاولة العيش في سلام مثل سائر شعوب الأرض؟ أم يتم توجيه النقد انطلاقًا من الدافع الوطني الحريص على بقاء يد الجيش هي العليا في أي صراع، وبالتالي عليه توفير الانطباع بالاستعداد الدائم للمعارك، وتوفير نشوة الانتصار التي تحتاجها الصحافة ويحتاجها المجتمع. وأخيرًا، تسلط الدراسة الضوء على مركبات العلاقة بين الصحافة وصناع القرار في المؤسسة الأمنية والعسكرية، والأسباب التي أدت إلى أن تأخذ العلاقة بين الطرفين شكلها الحالي.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- أ - إعطاء نبذة تاريخية عن الإعلام الإسرائيلي في العموم، والصحافة الإسرائيلية المكتوبة على وجه الخصوص.
- ب - تبيان مميزات الصحافة الإسرائيلية المكتوبة.
- ج - تبيان مميزات الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحروب.
- د - تقديم بيان نقدي لأداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال حرب لبنان الثانية من خلال تقديم دراسة تحليلية لأداء هذه الصحافة.
- هـ - من خلال تحليل المعطيات الخاصة بأداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحرب، والتعامل مع هذه المعطيات بموضوعية، ومقارنتها بمثيلاتها العالمية، هل من الجائز وصف الصحافة الإسرائيلية بالمجندة؟ ولماذا؟ وهل تلعب الصحافة دورًا في تهيئة الرأي العام لصالح المؤسسة الأمنية والعسكرية؟ ولماذا؟
- و - من خلال المراجعة والتدقيق في أداء الصحف الإسرائيلية خلال فترة حرب لبنان الثانية، نحاول التحقق من الادعاء القائل: هل البحث عن النصر هو جل تركيز الصحافة الإسرائيلية؟ هل الصحافة الإسرائيلية شريكة في المعركة؟ ما هو شكل العلاقة بين الصحافة والجيش خلال المعركة وبعدها؟
- ز - تسليط الضوء على قانون الرقابة العسكرية على الصحافة وتبيان مدى التزام الصحافة الإسرائيلية بهذا القانون ومدى تدخل الرقيب العسكري فيما ينشر من أخبار.
- ح - هل يعيش الصحفيون الإسرائيليون صراعًا بين ولائهم القومي وحرفيتهم المهنية؟ ولماذا؟

5.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- أ - ما هي مميزات الصحافة الإسرائيلية المكتوبة؟
- ب - ما هي مميزات الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحروب؟
- ج - ما هي مميزات الصحافة الإسرائيلية المكتوبة أثناء حرب لبنان؟
- د - هل يرتبط أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة بأداء الجيش؟ ولماذا؟
- هـ - هل يمكن اعتبار الصحافة الإسرائيلية المكتوبة مجندة لصالح المؤسسة العسكرية؟ ولماذا؟
- و - ما هي دوافع الصحافة الإسرائيلية المكتوبة عند توجيه النقد للمؤسسة العسكرية؟

6.1 فرضيات الدراسة

- أ - الصحافة الإسرائيلية المكتوبة هي صحافة حرة فيما يخص الرأي، أما فيما يخص المعلومة، فهي صحافة مقيدة.
- ب أداء الصحافة الإسرائيلية مرتبط ومتعلق بأداء الجيش. فإذا انتصر الجيش، فالصحافة جزء من نشوة الانتصار، وإذا كان أداء الجيش ضعيفاً، فغالباً ما ينفد صبر الصحافة سريعاً وتبدأ بتوجيه سهام النقد.
- ج - للصحافة الإسرائيلية هي صحافة مجددة تلقائياً لخدمة أهداف الجيش والمؤسسة العسكرية.
- د - النقد الذي توجهه الصحافة الإسرائيلية للمؤسسة العسكرية ينبع من الشعور الوطني العام والشعور بالمسؤولية الوطنية.
- هـ - للصحافة الإسرائيلية المكتوبة لاعب أساس إلى جانب الجيش وأهدافه ما دام ينتصر.
- و - إبراز الصراع الدائر بين الواجب المهني للصحافي والواجب القومي تجاه الدولة، وانتقال هذا الصراع بين أجهزة الإعلام وأجهزة الأمن. بمعنى آخر، صراع بين التعقيم الإعلامي وكشف الحقائق.
- ز - هناك علاقة نفعية متبادلة بين أجهزة الإعلام وأجهزة الأمن.
- ح - اتفاق مقايضة غير مكتوب بين الأجهزة الأمنية والصحافيين يمرر من خلاله الجيش معلومات معينة لصحافيين دون غيرهم مقابل التزام الصحافي بضوابط غير مكتوبة يحددها الجيش.

7.1 منهج الدراسة

سيعتمد الباحث على منهج تحليل المضمون من خلال قراءة في الصحف الإسرائيلية فترة الحرب والدراسات التي تلتها، وذلك لبيان الدور الذي تلعبه الصحافة الإسرائيلية في الحروب بشكل عام، وفي حرب لبنان الثانية على وجه الخصوص. وللحكم على أداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال حرب لبنان الثانية، يجب تحليل مضمون الصحافة الإسرائيلية من خلال المعطيات المتوفرة، والمعلومات التي توفرها الدراسات النقدية بهذا الشأن.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمنية: الأيام القليلة التي سبقت حرب لبنان الثانية - فترة حرب لبنان الثانية 12 تموز/ يوليو حتى 16 أغسطس (34 يوماً) - فترة ما بعد الحرب.

الحدود المكانية: إسرائيل - فلسطين - جامعة القدس.

9.1 محددات الدراسة

- الصحف الإسرائيلية الصادرة خلال فترة الحرب.
- الدراسات النقدية المتعلقة بأداء الصحافة الإسرائيلية المكتوبة خلال الحرب.
- المقابلات الشخصية التي سيجريها الباحث مع الصحفيين الإسرائيليين لتدعيم أو دحض وجهة نظره وفرضيته.

10.1 الدراسات السابقة

- دراسة: **الصحافة والإعلام في إسرائيل - بين تعددية البنية المؤسسية وهيمنة الخطاب القومي** (د. أمل جمال، مدار 2005): حيث يقدم الكاتب النظريات الدولية المتعلقة بالإعلام ومحاولة ربطها ببنية وهيكلية الإعلام الإسرائيلي القائم. كما يقدم الكاتب نبذة تاريخية عن مؤسسات الإعلام الإسرائيلي، ونشأة الصحافة الإسرائيلية وانتشارها في المجتمع الإسرائيلي، كما يقدم تحليلاً عاماً لأداء الصحافة الإسرائيلية.
- دراسة: **تقرير مركز كيشف**. يقدم التقرير دراسة نقدية لأداء المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية خلال حرب لبنان الثانية على وجه العموم استناداً إلى تحليل مضمون عدد ما يقارب من 9000 تقرير صحفي وشهادات تقدم بها عدد من الصحفيين دون اللجوء إلى التعريف عن أنفسهم خوفاً من بطش المؤسسة الأمنية وملاحقتها.
- دراسة: **كيف تعمل الهيمنة** (تمار ليبس). ترى الكاتبة أن الهموم المشتركة والثقافة العامة للمجتمع تؤثر كلياً على الجمهور من ناحية، وعلى قدرته على استقبال الخبر من ناحية أخرى، وبالتالي، فهي تفرض قيوداً على عمل المراسل

وحياديته. وعناصر تشكيل الهيمنة، كما يراها الكاتب، تنحصر في أربعة عناصر وهي: العنصر الجغرافي، والانتماء الطوعي للصهيونية، وسيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الدولة، وقدرة المجتمع الإسرائيلي على تحمل النقد الذاتي. هذه هي العوامل الرئيسية التي تلعب دورًا كبيرًا في استمرار الهيمنة الإعلامية، كما تلعب عوامل أخرى دورًا، وإن كان أقل، مثل غياب التغطية الإعلامية الموضوعية والمحايدة للصراع ونقل الأضرار التي يسببها الصراع على مجتمعك فقط، بالإضافة إلى غياب التفهم الدولي للموقف الذي يمثله الصحفي ومجتمعه، يدفع الصحفي إلى الدفاع عن كيان دولته وثقافتها حتى لو كانت خاطئة.

- دراسة: أورن مايرز: الصحافة الإسرائيلية خلال فترة إعلان الدولة، بين تغلغل الأيديولوجية والوعي المهني. يوضح الكاتب في دراسته أن الصحافة الإسرائيلية لم تستطع الفصل بين الوعي المهني وضرورة ما يجب تقديمه للجمهور، وبين تغلغل الفكر الصهيوني المسيطر على عقلية الصحفي، ما يفقده التركيز في أدائه المهني.

- دراسة: Demedocracy: Democracy, Media, and Mediocrity: Some reflections during an Inutile War دان كاسبي - عن الدور الذي تقوم به الصحافة في تسريع عملية اتخاذ القرار السياسي وممارسة الضغوط على السياسيين، ما قد يدفعهم إلى اتخاذ قرارات متسرعة، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بقرارات تتعلق بقضايا حساسة لدى الرأي العام الإسرائيلي.

11.1 الإطار النظري:

يمكن تعريف الإعلام بطريقة مبسطة أقرب للواقع بأنه التواصل الحر بالمعرفة وتعميمها بين فردين فأكثر أو التأثير في مجتمع ما من خلال هذا التواصل. ويتحقق هذا التواصل بين ثلاثة عناصر رئيسية وهي: الإعلام، والمجتمع، والجمهور. ويعد الإعلام أحد أهم المؤثرات النوعية في المجتمعات الحديثة لما له من تأثير كبير على سلوك الجماعات والأفراد، كما أنه أداة من أدوات صناعة الرأي العام وحشد تأييده للقضايا الحساسة التي تهم البلدان المختلفة. ومنذ ظهور الصحافة بالمعنى التقليدي في بداية القرن السادس عشر، وتطورها وانتشارها في القرنين السابع عشر والثامن عشر بعد ظهور الطباعة في أوروبا، قام العلماء بدراسة تأثير الإعلام ومفاهيمه

لفهم تأثير هذه الأدوات على الشعوب، بل ومحاولة تطويرها للوصول إلى نتائج مؤثرة بشكل أكبر على الجمهور.

والصحافة التي تقوم بالأساس على العلاقة بين المرسل والمستقبل من خلال نقل رسالة معينة بغرض تحقيق اتصال بين الطرفين، تهدف إلى تحقيق وظائف أساسية أهمها: التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات، و زيادة الثقافة والمعلومات، و تنمية العلاقات البينية وزيادة التماسك الاجتماعي، والترفيه وتوفير سبل التسلية وقضاء أوقات الفراغ، والإعلان والدعاية. وقد قام عدد كبير من العلماء والباحثين والدارسين بتطوير نظريات خاصة بعلم الاتصال والتواصل أو بعلم الإعلام، في محاولة لتفسير تأثير الإعلام على الجمهور. ولعل النتيجة الأبرز فيما توصل إليه الجميع، أنه لا توجد نظرية إعلامية واحدة يتفق الجميع على كيفية عملها ومدى تأثيرها، وإنما بالإمكان التعامل مع كل النظريات التي تساعد فقط في تقديم تصور معين عن آلية عمل الإعلام ومدى تأثيره في الجمهور ومدى تأثير الجمهور في وسائل الإعلام الحديثة.

ويمكن القول إن عصر النهضة لم يقتصر على الصناعة فقط، وإنما امتد ليشمل العلوم الاجتماعية ونظريات الاتصال والإعلام. ولتبيان مدى تأثير وسائل الإعلام ومدى تأثير الجمهور ونوع الرسائل المرسله من كل طرف باتجاه الآخر ومضامينها، عمد العلماء إلى تقسيم كافة العناصر ووضع النظريات الخاصة بكل طرف وعنصر بهدف التطوير والوصول إلى النتائج الأقرب للواقع. وقد تمحورت دراسات العلماء حول ثلاثة عناصر رئيسية:

نظريات متعلقة بالجمهور: وترتبط عملياً بالعنصر الأساس من عناصر الإعلام وهو الجمهور. وغالباً ما تكون دوافع الجمهور من وراء استخدامه للوسيلة الإعلامية نفسية أو اجتماعية. ومن أهم نظريات الإعلام الخاصة بالجمهور نظرية الاستخدام والإشباع التي تلجأ إليها وسائل الإعلام لتلبية رغبات وحاجات الجمهور. كذلك نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وغالباً ما تلعب وسيلة الإعلام نفسها دوراً ذا أهمية كبيرة، حيث يزداد تأثير الوسيلة كلما لامست احتياجات الجمهور بشكل مميز ومكثف.

أما العنصر الآخر الذي نشأت حوله نظريات عديدة، فهو جهة الإرسال أو الوسيلة الإعلامية. وتشمل ثلاث نظريات أساسية:

- أ - **نظرية التوجيه المباشر:** وتلجأ فيها وسائل الإعلام للرسائل المباشرة البسيطة بغرض تحقيق رد فعل مباشر من الجمهور بعد تعرضه للرسالة.
- ب - **نظرية الغرس الثقافي:** وفيها تقوم وسائل الإعلام بعملية تنوير للجمهور من خلال إطلاعه على محيطه عبر تقديم معلومات حول البيئة الخارجية التي تحيط به.
- ج - **نظرية ترتيب الأولويات:** وهي الأكثر تأثيراً في حشد وتكوين الرأي العام تجاه قضايا معينة من خلال تركيز وسائل الإعلام على قضايا بعينها دون سواها، وبالتالي يزداد اهتمام الجمهور بهذه القضايا وفق الأولويات التي تقدمها وسائل الإعلام.

وأخيراً **النظريات التي** تتعلق بنوع التأثير الإعلامي المراد الوصول إليه من خلال وسائل الإعلام والرسائل الإعلامية المراد نقلها للجمهور. وتتفرع نظريات التأثير الإعلامي إلى ثلاث نظريات فرعية:

- أ - **نظرية التأثير المباشر.** وغالباً ما يكون هذا التأثير سريعاً وقصيراً ومباشراً.
- ب - **نظرية التأثير التراكمي.** تتعلق بالتأثير البطيء والمتراكم الذي يظهر تأثيره بعد وقت طويل.
- ج - **نظريات التأثير غير المباشر.** وفيها يثار عدد من القضايا بغرض الوصول إلى إدراك الهدف المرجو وهو التأثير على الرأي العام ولكن بطريقة غير مباشرة (جمال: 2009).

وقد ذهب بعض علماء الاجتماع إلى وصف الجمهور بالقطيع الضال الذي يحتاج إلى إرشاد دائم وتوعية للوصول بهذا القطيع إلى بر الأمان (تشومسكي: 2003، ص 12)، ويؤكد رينهولد نايبهور (المصدر نفسه، ص 14) هذا من خلال مقولته الشهيرة التي ادعى فيها أن المنطق هو مهارة ضيقة النطاق يتمتع بها عدد قليل من الناس، هذا لأن المعظم ينساق كثيراً وراء عواطفه، ومن هنا يجب على من يملكون هذه المهارة أن يقودوا هذه المجموعة الكبيرة وتوجيهها إلى الأهداف التي تراها هذه القلة المفكرة منطقية. هذه المقولة المنسوبة لرينهولد نايبهور تتسجم بشدة مع نظريات الإعلام القديمة المعروفة بنظرية السلطة، التي ظهرت في بريطانيا في القرن السادس عشر، والمرتبطة نوعاً ما بنظريات أفلاطون وميكافيللي، وترى أن الشعب غير جدير بتولي المسؤولية، وعليه، فإن الحكومة هي الجهة المسؤولة عن كافة مناحي الحياة ومنها الإعلام الذي هو أداة توجيه المجتمع نحو القضايا الهامة وتكون فيه الحكومة محط احترام إجباري من الجمهور حيث لا يسمح بنقد سياساتها وموظفيها. وقد تبنى كل من الزعيم النازي هتلر والديكتاتور الأسباني فرانكو هذا النموذج خلال فترات حكمهما. بل وذهباً أبعد من ذلك من خلال

وضع وظيفة الصحفي كامتياز تمنحه السلطة الحاكمة وليس وفقًا لمؤهلات هذا الشخص التي تمكنه من العمل كصحافي.

ومن باب المصادفة، قد تكون هذه القلة المفكرة حسب ادعاء رينهولد نايبهور هي المسيطرة على وسائل الإعلام في بلد ما، وبالتالي، تستطيع هذه الفئة المفكرة أن توجه دفة الرأي العام نحو قضية حساسة أو شائكة. وهنا يصبح دور وسائل الإعلام دورًا فعالاً وخطيرًا بشكل كبير، حيث تستطيع وسائل الإعلام تسريع عملية اتخاذ القادة للقرارات ووضع الضغوط الشعبية عليهم (كاسبي: ب.ت، ص 60).

بقي هذا النموذج هو السائد حتى قام ماركس وأنجلوس بوضع أسس جديدة للمهنة من خلال منح مسؤولية هذه المهنة إلى الطبقة العاملة التي هي عمليًا السلطة الحاكمة في أي مجتمع اشتراكي. وذلك كون المجتمعات الاشتراكية مجتمعات غير طبقية، وبالتالي، لا يجب منح امتياز بعينه لطبقة وحرمان باقي الطبقات من هذا الامتياز.

والجدير ذكره هنا، أن الإعلام أصبح مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية، حيث تسعى من خلاله المجتمعات المتقدمة إلى البحث عن مزيد من التقدم، والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية التي توصلت إليها، وهنا يصبح الإعلام وسيلة لبلوغ التقدم الاجتماعي. كما يعكس الإعلام ثقافة وذكاء الشعوب، حيث إنه أداة قياس لمدى إقبال الجمهور على القراءة. بينما في الدول النامية، فالمعاناة تكون أكبر نتيجة لتخلف وسائل الإعلام الناشئة فيها، وسوء استخدام هذه الوسائل الإعلامية في توجيه دفة الرأي العام. في الدول المتقدمة، يكون الإعلام تعبيرًا عن واقع المجتمع ويقدم خدماته للجمهور، أي قاعدة الهرم، بينما في الأنظمة الديكتاتورية، يكون الإعلام وسيلة للتعبير عن رغبات رأس الهرم فقط، والإشارة إلى التغييرات التي يقبلها رأس الهرم ومحاولة تسويقها لدى القاعدة.

شهد الإعلام ووسائل الاتصال طفرة كبيرة في العقود الأخيرة بفضل التكنولوجيا الحديثة التي لم تسهم فقط في تطوير وسائل الإعلام، بل ساهمت أيضًا في جعل هموم المجتمعات وقضاياها حديثًا عالميًا بعد أن كان محليًا. هذا التحول الكبير جعل السيطرة على عقول الجمهور وطريقة تعاطيهم مع الأحداث همًا كبيرًا لوسائل الإعلام، وأخذ التنافس أشده بين وسائل الإعلام ليس في سرعة نقل الخبر فحسب، بل أيضًا في طريقة نقله، والتحليل المصاحب له، واستدراج الجمهور إلى الوسيلة الإعلامية دون غيرها. ولم يمتد الأمر إلى الجمهور وحده، بل أصبحت وسائل

الإعلام تمارس تأثيرًا أكبر يتخطى وضع قضاياها على أجندة دول أخرى، بل امتد إلى تأطير هذه الدول وحشد تأييدها لصالح قضايا دولية وإقليمية تهم وسائل الإعلام هذه من خلال الدعاية والتأثير في الرأي العام في هذه البلدان.

والدعاية، كما يراها روجيه كلوس، هي وسيلة ضغط للوصول إلى نهايات سياسية، وهي تغيير آراء الجمهور بوسائل مختلفة لصالح الهدف الدعائي (د. عواد: 2000، ص 147). وتستمد الدعاية أهميتها من علم النفس الاجتماعي، فهي لا تقوم بالتغيير المباشر في وعي الفرد، وإنما تجعله جزءًا من عملية التغيير وشريكًا فيها بإرادته دون ضغوط. في هذا الجانب، لا تختلف وسائل الإعلام المتطورة عن تلك النامية في لجوئها إلى الدعاية. فالأولى تريد تبييض صورتها أمام الدول الضعيفة والشعوب المضطهدة، والثانية تريد تعبئة الشعوب لصالح أهداف ورؤى الحزب الحاكم. هذه الصور من التعبئة تتكرر بوضوح في كل الأنظمة الديكتاتورية وأنظمة الحزب الواحد.

تتعامل الدعاية مع ثلاثة معسكرات رئيسة تضع لكل معسكر منها أهدافًا مرجوة، فهي تعزز وتقوي معسكر المؤيدين لأفكارها وتوجهاتها، وتشق صفوف وتحطم معنويات المعسكر المعارض لهذه الأفكار والتوجهات، واستمالة وكسر جمود معسكر المحايدين أو المترددين. ولتحقيق الدعاية لأهدافها وأفكارها، ولتبيان مدى اعتمادها على علم النفس الاجتماعي، تقوم الدعاية باللعب على وتر العاطفة والمشاعر والأحاسيس الدفينة لدى الجمهور أكثر من الاهتمام بالعقل والذهن. وهذا الخطاب الوجداني للدعاية يستطيع تحريك جموع وحشود كبيرة من الجمهور نحو قضية معينة خصوصًا القضايا التي تتعلق بالوجود والطائفية والحقوق الإثنية، إلا أنه لا يستطيع إحداث تغيير في أنماط السلوك من فردي إلى جماعي كون العاطفة لا تستطيع حسم قضايا ولا تكوين جماعات تقوم على العقيدة والفكر، وبالتالي، تذوب هذه الحشود وعواطفها في أول اختبار حقيقي لهذه الدعاية ودوافعها. ولا تركز الدعاية على العاطفة فقط، بل تركز أيضًا على العقل ولكن بمرتبة أقل، فعندما يستجيب الجمهور للدعاية عاطفيًا فقط، فغالبًا ما تزول وتتداعى هذه الحشود أمام أول اختبار عقلائي يمرون به، لذلك، وعلى الرغم من ثانويته، يعد تركيز الدعاية على الجانب العقلي مهمًا (المصدر السابق نفسه، ص 153).

ونجاح الدعاية في مجتمع ما مؤشر قوي على فعالية ونجاح وسائل الإعلام في هذا المجتمع. فلولا نجاح وسائل الإعلام في نقل هذه الدعاية في غلاف مقبول على الجمهور، لما استطاعت الدعاية تحقيق أغراضها والوصول إلى النتائج المخطط لها. وليس ضروريًا أن يرتبط فشل

الدعاية بفشل وسائل الإعلام، فقد يكون خطاب الدعاية وأسلوبها لم يخطط لهما بعناية، أو أنها لم تخاطب الجانب الوجداني لدى الجمهور، أو أن تأثير الدعاية المضادة كان أكبر من تأثير هذه الدعاية، وثمة أسباب أخرى كثيرة تتعلق بحسن قراءة المزاج العام لدى الجمهور وطريقة التعامل مع عواطفه ومخاوفه.

إدًا، فالإعلام أصبح وسيلة تأثير كبيرة داخل المجتمعات بفضل التطورات المتلاحقة في مجالات التكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية التي تحاول فهم سلوك الإنسان في المجتمع وارتباط هذا الإنسان به بغرض إحداث التغييرات المطلوبة التي تتماشى مع أهداف وطموحات النخبة المسيطرة في تلك المجتمعات. ولا يخدم تنوع وسائل الإعلام الجمهور باختلاف انتماءاته ومعتقداته فقط، بل يقوم هذا التنوع على أساس تغطية أكبر مساحة إعلامية ممكنة والوصول لأكبر عدد ممكن من الجمهور وجذبه بهذه الوسيلة تجاه تلك القضية بوسيلة إعلامية يقبلها شكلاً، لأن المضمون يبقى نفسه مع هذه الوسائل. وبالرجوع إلى ديناميكية عمل الإعلام، يتضح أن العلاقة بين النخبة والجمهور هي علاقة نفعية، فكل منهما بحاجة إلى الآخر.

عند تطبيق الجانب النظري في الإعلام على الواقع الإعلامي الإسرائيلي، يمكن ملاحظة أن نظرية ترتيب الأولويات هي الأقرب لواقع أداء الصحافة في إسرائيل. حيث إن التعددية الحاصلة في وسائل الإعلام الإسرائيلي لا تعكس تعددية نوعية في الملكية، بل هي تعددية شكلية لا أكثر، فالطبقة الاثناوية مثلاً هي الطبقة المسيطرة على كافة وسائل الإعلام البارزة في إسرائيل، وبالتالي، تلجأ هذه النخبة إلى القضايا والبرامج التي تحمي وتحافظ على مصالحها لإبقاء سيطرتها ونفوذها في المجتمع. وهنا، ستحاول الدراسة تسليط الضوء على علاقة هذه النخبة المالكة بالمؤسسة الأمنية والعسكرية والنخب السياسية لفحص بواطن وظواهر هذه العلاقة تاريخياً، وصولاً إلى تأثير هذه العلاقة على أداء الصحافيين الإسرائيليين المهني. ومن خلال تطبيق نظرية ترتيب الأولويات على الواقع الإعلامي الإسرائيلي، يتضح أن هذه التعددية الإعلامية الكبيرة لا تعكس جدلاً واضحاً في القضايا المختلفة، بل تؤكد أحياناً أن النخب المالكة والمسيطرة على وسائل الإعلام هي من يقوم بتحديد مركزية وألوية قضايا بعينها دون سواها. فلا خلاف على أن الأمن والقضايا العسكرية هي الأولوية لوسائل الإعلام والجمهور على حد سواء، بينما عملية السلام وحقوق الإنسان تأتي في مرتبة أقل. هذا الاتفاق الضمني بين أقطاب العمل الإعلامي المالكة، ومصدر الخبر (المؤسسة الأمنية)، والصحافي، والجمهور، أسقط نتائجه على أداء الصحافيين الإسرائيليين وعلى علاقتهم بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

وحرى القول هنا، إن أداء الصحافة الإسرائيلية مرتبط بعناصر أخرى لا تقل أهمية عما ورد أعلاه، منها على سبيل المثال لا الحصر، التزايد المتسارع في أعداد الصحفيين العاملين في مجال الصحافة كموظفين رسميين أو كصحافيين غير مرتبطين بصحف (Free Lancers)، هذه الزيادة جعلت العلاقة مع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ذات أهمية كبيرة للصحافي كونه يصبح من المحظيين وعلى علاقة مباشرة بمصدر الخبر. إلا أن هذا النوع من العلاقات تتبعه أعباء قد تؤثر على مهنية الصحافي ومصداقيته، فوظيفته الأولى هي التحقيق فيما يحصل عليه من معلومات وليس النقل فقط. والملاحظ في الواقع الإعلامي الإسرائيلي، أن هذه العلاقة تطورت وأخذت شكلاً وبعداً جديداً وأصبحت العلاقة نفعية وتبادلية ارتكازاً على تفاهات غير مكتوبة بين الصحافة والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية، فأصبحت المؤسسة الأمنية والعسكرية بحاجة إلى الصحافي لتحسين صورتها أمام الرأي العام، أو لتلميع أشخاص بعينهم على حساب آخرين، والصحافي بحاجة للمؤسسة الأمنية والعسكرية كمصدر معلومات لا ينضب، والتزامه بشروط هذه المؤسسة يقربه أكثر من مركز صناعة القرار على حساب صحافيين آخرين. ويعزز من هذا الشكل في العلاقة وجود إسرائيل في حالة حرب دائمة وعلى أكثر من جبهة، ما يعطي هذه العلاقة أهمية كبيرة كون الأسبقية والحصريّة في المعلومة هي أساس التنافس والانتشار في مجال الإعلام.

هذا التوظيف المتبادل بين الصحافة ومراكز صناعة القرار لا ينفرد بها الإعلام الإسرائيلي أو يتميز بها عن غيره، فهي موجودة في معظم دول العالم، إلا أن حيثيات العلاقة في إسرائيل تختلف عن سائر بلدان العالم، وهذا ما ستحاول الدراسة فحصه والتركيز عليه.

1.2 الصحافة الإسرائيلية قبل العام 1948

ظهرت الصحافة الإسرائيلية المطبوعة قبل قيام الدولة بنحو مائة عام، وحتى قبل ظهور الحركة الصهيونية بعقود. فقد كانت الصحف وسيلة الإعلام ومصدر الأخبار الوحيد التي تلجأ إليها الطوائف اليهودية المتواجدة في فلسطين لمعرفة ما يدور حولها من تطورات. بالإضافة إلى لعبها أدواراً تربوية، وثقافية، وتعليمية، وإخبارية مهمة. هذا الإقبال الكبير على قراءة الصحف ومتابعة مجريات الأحداث كان دافعاً مهماً للعديد من رؤساء التحرير المتعاقبين في الصحف المختلفة على الاهتمام بتحسين الشكل والمضمون لكسب الانتشار على حساب صحف أخرى، كما كان سبباً من أسباب التنافس القائم بين الصحف.

كانت صحيفة "هليفانون" أو لبنان أول صحيفة عبرية أسبوعية تصدر في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، وظهرت في العام 1863 وترأس تحريرها يوثيل موشي سلمون ومايكل كوهين، تلتها في الظهور أسبوعية "هاهافاتسيلت" أو "الليلك" وأسسها الحاخام إسرائيل باك، واعتبرت الصحيفة في حينه ناطقة بلسان الحركة اليهودية الأصولية الأرثوذكسية "الحسيدية". كان التنافس بين الصحيفتين غير شريف مهنيًا، ولجأت كل منهما إلى أساليب ملتوية في محاولة لتقويض ومنع بعضهما من الظهور، ولم تترددا في إبلاغ السلطات التركية المتواجدة في فلسطين عن النشاطات السياسية لكل منهما على حد سواء، وهو ما دفع السلطات التركية إلى إغلاق كلتا الصحيفتين ومنعهما من العمل (Tal: 2010).

مع مرور الوقت، استطاع بن يهودا أن يجعل صحيفته الناطقة باسم الحركة الصهيونية ومعسكر دعم الهجرة إلى فلسطين وروج لأفكارهم في غياب رقابة السلطات التركية. في العام 1901 قام بن يهودا بتغيير اسم الجريدة إلى "الكشف" أملاً في مجارة الصحف العالمية الصادرة في حينه مثل The observer. بقيت جريدة الكشف تصدر مرة أسبوعياً ثم مرتين أسبوعياً في العام 1904 (المصدر السابق نفسه، ص 309).

وفي العام 1909 ظهرت صحيفة "النور" كرد فعل على التوجه الإثني لصحيفة "الحرية"، واعتبرت "النور" أول صحيفة عبرية تصدر يومياً في فلسطين وترأس تحريرها إيتمار بن آفي نجل بن يهودا. استمرت جريدة النور في الظهور بشكل يومي ثلثها في العام 1912 جريدة الحرية وأصبحت تصدر بشكل يومي أيضاً (المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها).

في سنة 1919، قام مجموعة من الكتاب اليهود بينهم إيعيزر بن يهودا بتأسيس جريدة يومية جديدة تصدر في القدس وأطلقوا عليها اسم "حداشوت هآرتس" أو "أخبار البلد" وترأس تحريرها د. موشي جليكسون. كانت جريدة "أخبار البلد" نقلة نوعية في تاريخ الصحافة العبرية، حيث أضفت تغييرات كبيرة على شكل ومضمون ما كان يقدم في حينه. ورغم خبرة بن يهودا الكبيرة في العمل الصحافي، إلا أنه لم يستمر ضمن طاقم التحرير بالجريدة لعدم وجود أرضية فكرية مشتركة تجمعهم بأسرة التحرير، وقام بتأسيس جريدة جديدة بعنوان "بريد اليوم" على غرار الديلي ميل البريطانية (Tal: 2010).

في ظل هذا الحراك اليميني للصحف العبرية، كان لزاماً على اليسار البحث عن صحيفة تعبر عن آرائهم، وتحقق لهم ذلك من خلال جريدة "دافار" أو "الحدث" التي أسسها الاتحاد العام للعمال اليهود "الهستروت" في العام 1925. استطاع بيرل كانيسنلموس رئيس تحرير جريدة "الحدث" أن ينهض بالملحق الأدبي بالجريدة، وجذب إليه أبرز الشعراء والكتاب والمفكرين في ذلك الوقت، واستقطب قراء من الطبقة المثقفة، كما استطاع بيرل أن يجعل من "الحدث" علامة فارقة في تاريخ الصحافة العبرية ووضع النواة الحقيقية للصحافة الحزبية.

امتداداً لسعيه الدائم في نشر أفكاره حول الصهيونية والدولة والموقف من الانتداب البريطاني، سعى فلاديمير زئيف جيبوتنسكي إلى إنشاء جريدة عبرية جديدة تمثل مواقفه من هذه القضايا، وقد تحقق له مراده في العام 1931 عندما أسس جريدة "هعام" أو الشعب وترأس تحريرها، لكن سرعان ما أغلقتها السلطات البريطانية (المصدر السابق نفسه).

في محاولة للم شمل الأطراف المختلفة وتوحيد جهود كافة أجنحة الحركة الصهيونية التي شهدت خلافات حادة نتيجة لوجود أفكار سياسية متضاربة حول المشروع الصهيوني وطريقة تنفيذه، حاول بعض نشطاء الحركة الصهيونية رص الصفوف وتوحيد الجهود تحت راية إعلامية واحدة تعبر عنها جريدة "هآرتس"، إلا أن النتيجة كانت عكسية فتعزز الانقسام وزادت الخلافات بين

الأطراف وتمركز المختلّفون في معسكرين كلاهما يميني التوجه وضع أفكاره في جريدة " الصباح" والآخر يميني متدين عبر عن أفكاره في جريدة "هتسوفيه" أو "المشاهد".

في العام 1929، أصبحت جريدة "بريد اليوم" أول صحيفة عبرية تصدر صباحًا في فلسطين، حيث كانت كل الصحف تظهر في فترة الظهيرة نتيجة لعدم وجود خدمة البرق في فلسطين في حينه، وأقلمت الصحف الصادرة في حينه على موعد وصول القطار القادم من مصر محملاً بالأخبار الصادرة عن وكالة رويترز. في سنة 1929، استطاعت رويترز إيصال خدمة البرق إلى فلسطين مباشرة، وحدث أن استغلت صحيفة "بريد اليوم" هذه التقنية الجديدة وتحولت لصحيفة صباحية.

في العام 1937، قام المليونير اليهودي من أصول ألمانية، شلومو زلمان شوكين، بشراء جريدة هآرتس، حيث أرادها صحيفة للمثقفين والنخبة في المجتمع اليهودي. وقد تبنت الصحيفة منذ نشأتها شعار "صحيفة لأناس يفكرون". بعد شراء شوكين للصحيفة أسند رئاسته تحريرها إلى نجله جرشوم (المصدر السابق نفسه).

هذا الشغف بالقراءة عزز من رغبة مالكي الصحف في تحسين جودة ونوعية صحفهم، ودفع البعض الآخر إلى التفكير في إنشاء صحف جديدة تتماشى مع إقبال الجمهور على القراءة ومحاولة لكسر احتكار الصحافة الحزبية للعمل الصحافي. في أواخر الثلاثينيات قام المستثمر اليهودي كوماروف بإنشاء أول صحيفة مسائية غير حزبية وسماها "يديعوت أchronوت" أي "آخر الأخبار"، على غرار المسائية اللندنية الشهيرة في حينه.

دخلت يديعوت أchronوت في مشاكل مالية كبيرة اضطر معها مالكيها إلى بيعها إلى تاجر الأراضي يهودا موزس الذي أراد من هذه الصفقة أرباحًا مالية، وتعامل مع الصحيفة كاستثمار طويل الأمد وهواية.

لم تكن الأزمة المالية التي مرت بها يديعوت أchronوت هي أولى أزماتها، فقبل قيام الدولة بثلاثة أشهر، مرت الصحيفة بأزمة جديدة كادت تعصف بها وتمثلت في انسحاب أسرة تحرير يديعوت أchronوت بقيادة عزرائيل كارلباخ منها وإنشاء صحيفة خاصة بهم أطلقوا عليها اسم "معاريف" أو "المساء" بتمويل من رجل الأعمال عوفيد - بن عامي، وهذا كان أساس الخلاف التاريخي بين الصحيفتين.

عشية قيام الدولة كان هناك عدد كبير من الصحف يغطي الشأن الداخلي الحزبي والمحلي امتلاك معظمها أحزاب سياسية مثل صحيفة "دافار" يصدرها حزب مباي، وصحيفة "الحارس" تصدر عن مبام، وامتلكت الحركة الصهيونية صحيفة "الصباح"، و"الكاشف" أصدرها المحافظون، "والمشاهد" تابعة للحزب الديني الوطني، وحزب أعودات إسرائيل "المخبر"، والحزب الشيوعي الإسرائيلي أصدر صحيفة "صوت الشعب" ذات التوجهات الشيوعية الاشتراكية. بالإضافة إلى الصحف العبرية الثلاث التي لا تمثل معسكرًا سياسيًا أو حزبًا بعينه: هآرتس، وبيديعوت أحرنوت، ومعاريف.

2.2 الصحافة الإسرائيلية بعد قيام الدولة

في فترة الخمسينيات أو ما يعرف بمرحلة بناء الدولة، ازدهرت أكثر الصحافة الحزبية حتى الصحافة التابعة للأحزاب الصغيرة مثل حزب أعودات إسرائيل الذي أسس صحيفة "لاميرحاف" أو "المنطقة"، وأسس الحزب التقدمي "زمانيم" أو "أوقات"، وأسس حزب عمال أعودات إسرائيل صحيفتين هما "هكول" أو الصوت وصحيفة "شعاريم" أو "الأبواب".

كما شهدت فترة الخمسينيات من القرن الماضي ازدهار الصحافة الحزبية العبرية وحداث لغتها، ويعود الفضل في ذلك إلى اليعزر بن يهودا الملقب بأبو العبرية الحديثة، حيث أخذ على عاتقه في حينه إصدار العديد من الصحف العبرية واستخدم فيها أشكالاً جديدة ولغة عصرية منمقة هاجم فيها اليهودية الأصولية والمعسكرات اليهودية المعادية للحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين، وقام بربط صحفه بالحركة الصهيونية التي كانت في تصاعد واكتسبت قوة سياسية كبيرة على الأرض، وهو ما عزز من قوة الصحف العبرية على حساب أخرى عملت في فلسطين (Meyers: 2005, p90).

وعلى الرغم من سنوات العمل الصحافي الطويلة التي سبقت قيام دولة إسرائيل، لم يستطع الصحافيون في إسرائيل تشكيل كيان خاص بهم أو رسم شخصية مهنية لهم تحفظ لهم حقوقهم أو تضفي الحماية عليهم مهنيًا وإنسانيًا (المصدر السابق نفسه، ص 91). يدل على هذا القصور، أن أول كتاب سنوي للصحافيين الذي ظهر في العام 1942 في 347 صفحة، تطرق إلى الجغرافيا والتاريخ، والاقتصاد ولم يتطرق للصحافيين أنفسهم إلا في آخر عشر صفحات منه.

اللافت في فترة ما قبل قيام دولة إسرائيل والفترة التي تلتها، أن معظم السياسيين عملوا في مهنة الصحافة لاعتقادهم أن الصحافة توفر لهم القرب من عمل تم منعهم منه كونهم يهوداً في دول الشتات، وبالتالي أصبح العمل الصحفي بالقرب من السياسة بديلاً واقعياً عن العمل في السياسة نفسها. بالإضافة إلى تأثير الصحفيين الإسرائيليين في فترة ما بعد قيام الدولة بنظرائهم وأسلافهم الذين عملوا في فترة الاستيطان وأصبحوا بعد قيام الدولة وزراء أو مسؤولين كبار فيها وتأثروا بهم وورثوا عنهم أنماط عملهم وتقليديتهم. إذًا، فإن طاعة الصحفيين وانصياعهم هي موروث قديم ورثوه عن سبقوهم، ولم يستطيعوا مع هذا الموروث تشكيل استقلالية مهنية ورؤية شخصية تمكنهم من العمل، ولكن وفق وجهة نظر الصحيفة التي تخضع في الأغلب إلى الحزب.

لعب الجيش الإسرائيلي دورًا في تعزيز سطوة الأحزاب على الصحفيين العاملين في صحفهم وتقوية سلطة الأحزاب على الصحيفة وعلى حساب كيان الصحفيين من خلال اعتماده سياسة شراء الصحف لجنود جيش الدفاع وفقًا لمعايير خاصة به أبرزها حجم التوزيع بين الجمهور، وعدد مقاعد الحزب في البرلمان. على اثر هذه السياسية الشرائية من قبل جيش الدفاع، حاولت الصحف العبرية الحزبية أقلمة وضعها وفقًا لسياسة الجيش (المصدر السابق نفسه، ص 94).

هذا الكم الهائل من الإصدارات اليومية والأسبوعية التي سبق ذكرها، كان نتيجة لحاجة المجتمع الإسرائيلي لمعرفة ما يدور حوله. في الخمسينيات من القرن الماضي قامت هيئة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والفنون UNESCO باستطلاع حول حجم توزيع الصحف العبرية في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وأظهرت النتائج إقبالاً كبيراً على قراءة الصحف مقارنة بعدد السكان اليهود في تلك الفترة التي تلت الحرب الذي بلغ في سنة 1950 ما يقارب من 646 ألف نسمة. (www.factsofisrael.com، تاريخ الزيارة 2010/01/06)

كانت نتائج استطلاع الـ UNESCO مختلفة قليلاً عن نتائج استطلاع حكومي أجرته حكومة إسرائيل في حينه بقيادة بن غوريون.

الرقم	الصحيفة	نسبة التوزيع حسب استطلاع الـ UNESCO	نسبة التوزيع حسب الاستطلاع الحكومي
1	معاريف	33.000 نسخة	44.500 نسخة
2	دافار	25.000 نسخة	29.100 نسخة
3	هآرتس	23.500 نسخة	27.200 نسخة
4	يديעות أحرنوت	21.000 نسخة	25.000 نسخة

5	عل همشمار	17.500 نسخة	لم تستطلع
6	جبروزاليم بوست	24.000 نسخة	14.400 نسخة

وفقاً لاستطلاع اليونسكو، فإن ما يقارب من 21% من مجموع سكان إسرائيل كان يستهلك الصحف بشكل يومي، أو بطريقة أخرى يمكن القول إنه في سنة 1950، كانت هناك صحيفة لكل خمسة مواطنين في إسرائيل. وتختلف النسبة قليلاً في الاستطلاع الحكومي، حيث تظهر أن 22% تقريباً من مجموع سكان إسرائيل كان يقرأ الصحف بشكل يومي.

في فترة الخمسينيات، لم تكن هناك أي مؤسسة تعنى بتعليم وتدريب الصحفيين على المهنة، وإنما كان التدريب يقتصر على أداء الوظيفة فقط بعيداً عن الأكاديمية أو الأسس والنظريات العلمية الصحيحة (Meyers: 2005, p93).

امتازت الصحافة الإسرائيلية في سنوات الخمسينيات بوجود ظواهر لم تكن مشهودة في الصحافة العالمية، بل يمكن القول إن هذه الظواهر كانت مرفوضة بالمطلق من قبل الصحف العالمية. إحدى أبرز هذه الظواهر ما يلي:

- أيدت الصحف الإسرائيلية والصحافيون أنفسهم الرقابة العسكرية على ما تنشره الصحف.

- ساعدت الصحافة الدولة في قضايا مهمة مثل استيعاب المهاجرين الجدد.

- ركزت الصحافة تغطيتها على قضايا السياسة والأمن وأهملت قضايا أخرى كان من واجب الصحفيين معالجتها مثل تقييم أداء الحكومة والجيش.

3.2 تشكل الهيمنة على وسائل الإعلام الإسرائيلية

عند الحديث عن تشكل الهيمنة على وسائل الإعلام الإسرائيلية، يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل مهنية وسياسية واجتماعية وأخلاقية لفهم كيفية تشكل هذه الهيمنة. في البداية، حاول الصحافيون مراراً وتكراراً تشكيل هوية مهنية خاصة بهم في فترة ما بعد قيام الدولة، وعاشوا صراعاً ذاتياً بين الاندماج في المعسكر الصهيوني والتماهي معه، وبين تشكيل كيان جديد يرتبط بالمهنية والاستقلالية بعيداً عن التبعية السياسية أو الحزبية لأي كان. كان هذا بحد ذاته صراعاً كبيراً قوض سعي الصحفيين الدائم في تشكيل كيانهم الخاص. كما وجد الصحافيون صعوبة

كبيرة في التفرقة بين ما أنجزوه هم، وما أنجزته الحركة الصهيونية خلال تلك الفترة. وفي هذا الشأن كتبت حنا زيمر، رئيس تحرير جريدة دافار (1970-1995):

«كان الصحفيون جزءًا من العمل الميداني في بناء الدولة، وانحازوا إلى الدولة واعتبروا أنفسهم جزءًا أصيلاً من كيان الدولة. لقد كانت مصلحة الدولة عند الصحفيين أهم بكثير من مصلحة الصحف ومن مهنتهم كصحفيين. على سبيل المثال: لم يعترض الصحفيون ولا الصحف على قيام الصحيفة بالاستعلام عن صحفي متقدم لوظيفة في صحيفة ما لدى الجهات الأمنية الإسرائيلية لفحص سجله الأمني والجنائي» (Meyers: 2005, p104).

كما كان لنظرة قادة الجيش والمجتمع والسياسيين دور في تشكل الهيمنة على الصحفيين. كان السياسيون ينظرون للصحافة على أنها مهنة من لا مهنة له أو على أنها مهنة من يملك المال، وبالتالي، فإن تأثيرها عديم الجدوى ولا يجب أخذه بعين الاعتبار. وهنا أود ذكر رأي بن غوريون في الصحافة للدلالة على هذا الادعاء، حيث قال في خطاب أمام الكنيست: "باستطاعة أي شخص يملك المال أن يؤسس جريدته. أنا عملت في صحيفة سابقًا وأعرف خبايا المهنة وكيف تدار الصحف. بإمكان أي شخص أن يشتري الصحافة ويجند لها لصالحه (Meyers: 2005, p99).

قام كارل باخ أحد أبرز المحررين في ذلك الوقت بالرد على بن غوريون قائلاً: "إن الصحافة هي جزء أصيل من المجتمع الإسرائيلي، وهي شريك هام في عملية البناء في الدولة، وليس من اللائق تصوير الصحافة على أنها مرتزقة أو تباع وتشتري. لقد عانت الصحافة الكثير لتصل إلى ما وصلت إليه وأعطت الدولة الكثير وما زالت على استعداد للبقاء" (المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها).

كما اتبع السياسيون وقادة الجيش سياسة التهميش تجاه الصحف التي تبنت مواقف لا تتوافق مع رغباتهم مثل صحيفة "كول هعام" الصادرة عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي والتي اعتبروها معادية للصهيونية والمشروع الصهيوني. بالإضافة إلى الموقف الجماعي من صحيفة "هعولام هازيه" وانتقادها العلني من قبل الجميع، سياسيين وصحفيين على حد سواء (Meyers:2007, p15).

المظهر الآخر من مظاهر الضغط على الصحف من قبل الجيش يتمثل في رفض الجيش شراء صحف مثل "كول هعام" و"هعولام هازيه" لجنوده، واعتمد سياسة شرائية ضاغطة في الشكل

والمضمون، مثل شراء الصحف التابعة للأحزاب حسب تمثيل كل حزب في البرلمان الإسرائيلي "الكنيست"، ومدى انتشارها في الأسواق.

بالإضافة إلى كل ما سبق، لعبت الرقابة العسكرية دورًا كبيرًا في كبح جماح الصحف والصحافيين ولعل حادثة إغلاق صحيفة "همشمار" لمدة يوم واحد في 27 أبريل 1942 بسبب نشرها لصورة يغال ألون، قائد وحدة بلماخ في الجيش الإسرائيلي على صدر صفحتها الأولى. كانت هذه الخطوة إنذارًا شديد اللهجة للصحافيين والصحف على حد سواء.

4.2 تطور الرقابة على الصحافة الإسرائيلية

تعد إدارة الرأي العام أحد أهم الاستثمارات في وسائل الإعلام، حيث تنفق الحكومات مبالغ طائلة للتأثير في الرأي العام من جهة، وتشكيل رأي عام مؤيد لها من جهة أخرى (تشومسكي: 2003، ص 6). وتعد الرقابة على الإعلام إحدى أبرز وسائل التأثير أو منع التأثير على الرأي العام في الدول، إلى جانب استقدام العقول والخبرات التي تمكن الدول من خلق أجواء مؤيدة لسياسات الدولة، خصوصًا إذا كانت الدولة مقبلة على تحديات سياسية، أو عسكرية، أو أمنية، أو اقتصادية تكون بحاجة إلى رأي عام مساند ومشارك بفاعلية في إضفاء الشرعية على هذه السياسة. وليست الرقابة هي الوسيلة المؤثرة الوحيدة في تكوين اتجاهات الرأي العام، لكنها الأسرع تأثيرًا في كونها تعتمد على التدخل المباشر في عرقلة ومنع تداول وسائل الإعلام للمعلومات وتقديمها للجمهور، خصوصًا في المجتمعات التي يكون فيها لقيادة الجيش دور كبير في تحديد بوصلة اتجاهات الدولة سياسيًا وعسكريًا.

تتشأ القوانين الوضعية لملاءمة أوضاع معينة تعيش فيها دولة ما، إلا أن الوضع يختلف في إسرائيل، فالقوانين التي نشأت قبل قيام الدولة وخلال فترة الانتداب البريطاني، والتي كانت وما زالت محل جدل كبير في أوساط الصحافيين الإسرائيليين لما فيها من تقييد للحريات ورجعية كبيرة لم تتطور لتتماشى مع أوضاع الصحافيين ومسألة حرية الصحافة في سائر دول العالم.

لم يكن بمقدور الجيش والحركة الصهيونية التفرغ للقتال ضد الجيوش العربية (الأردن، ومصر، والعراق، وسوريا) ولعب دور الحاضنة الكبيرة للمجتمع في نفس الوقت، لذلك كان من البديهي أن تقوم جهة أخرى بلعب الدور التكميلي على المستوى الاجتماعي الداخلي للمحافظة على النسيج الاجتماعي للشعب الإسرائيلي من جهة، والترويج للانتصارات المتوالية للجيش الإسرائيلي على

الأرض والتفرغ لإبراز هذه الانتصارات وسقوط المدن العربية في يد الجيش الواحدة تلو الأخرى
(Greg and Berry: 2004, p15).

لذلك، كانت مشكلة الصحافة الإسرائيلية منذ نشأتها أنها اعتبرت نفسها جزءاً من العمل الوطني للحركة الصهيونية نحو تأسيس دولة يتجمع فيها اليهود من كل حذب وصبوب ومحاولة تهيئة من يصل إلى إسرائيل من المهاجرين اليهود من المحيط العربي المليء بالكراهية والعنف، وبذلك عملوا بالتزام تام تجاه هذا الهدف دون الحاجة لوجود قانون مكتوب ينظم عمل الصحافة الإسرائيلية على وجه الخصوص ولاحقاً عمل الإعلام ككل (سيغال: 1996 ، ص 19).

كان الشكل الأول من القيود المكتوبة على الصحافة الإسرائيلية يكمن في مرسوم الصحافة الذي تم تبنيه في العام 1933 وأصبح جزءاً لا يتجزأ من القانون الإسرائيلي في العام 1948 وهو الوسيلة التي تم من خلالها تنظيم بنية وعمل الصحافة في إسرائيل. وأبرز ما تمت صياغته في هذا المرسوم وما زال العمل به جارياً إلى الآن وإن كان ذلك بشكل متفاوت ما يلي:

- منح التراخيص للصحف اليومية والأسبوعية والنشرات الدورية.
- العمل الصحفي يقتضي: سجلاً جنائياً نظيفاً، شهادة متوسطة، طلاقة في لغة إصدار الصحيفة، وعمراً يتجاوز الخامسة والعشرين.
- يحق لوزير الداخلية منع إصدار الصحف في حال مخالفتها للأنظمة أو نشر معلومات تمس بأمن الدولة، كما يحق له نشر الإعلانات والتتويهاة في أي صحيفة مجاناً.

لم تكن نشأة الرقابة العسكرية الإسرائيلية فرضاً من قبل الدولة، بل كانت وليدة لاتفاق بين أعضاء مجلس رؤساء تحرير الصحف بناء على طلب من قيادة الجيش الإسرائيلي بضرورة فرض رقابة على المعلومات الأمنية الخاصة بالدولة. وقد عمل جهاز الرقابة في البداية طواعيةً واستمر في العمل وفق القوانين المحددة على اعتبار أن حالة الحرب الموجودة فيها إسرائيل هي حالة مؤقتة حالما تتغير الحالة تتغير القوانين الصارمة التي فرضها الصحافيون على أنفسهم بمباركة من الجيش. تحولت القوانين المؤقتة إلى قوانين ثابتة لعدم تغير حالة الحرب التي عليها الدولة منذ قيامها. الأبرز في هذه القوانين هي القوانين غير المكتوبة التي اتفق فيها على أن لكل صحافي الحق في كتابة توقعاته السياسية والأمنية والعسكرية ضمن حدود غير مبالغ فيها

(المصدر السابق نفسه، ص 200 - 201). في مقابل هذه الحرية المقيدة أصلاً، وافق الصحفيون على أن تبقى معالجة الأمور العسكرية والأمنية والاستراتيجية للدولة في يد المؤسسة الأمنية.

ولم يغير قانون حرية المعلومات الذي يكفل حق الجمهور في الحصول على معلومات هم بحاجة لمعرفة من حقيقة الوضع القائم بتبعية المؤسسة الإعلامية للمؤسسة الأمنية ضمناً وعدم السير خارج الإطار المحدد من قبل الأخيرة. وقد منحت المؤسسة الأمنية لنفسها صلاحيات كبيرة من شأن واحدة منهم أن تفوض عمل الصحف والصحافيين. وهذه الصلاحيات تكمن في:

- تمنح المؤسسة الأمنية التصاريح اللازمة لإصدار الصحف. وتمتلك صلاحية إغلاق صحف في حال تعريض أمن الدولة للخطر.
- للجيش الحق في الرقابة على الصحف لمنع نشر معلومات أمنية.
- يملك الجيش الحق في ملاحقة الصحافيين والصحف جنائياً في حال مخالفتهم التعليمات والأوامر (نيبو: ب. ت، ص 42).

أضاف اتفاق مجلس رؤساء تحرير الصحف مع قيادة الجيش في العام 1945 مزيداً من القيود على العمل الصحفي في إسرائيل، ومن أبرز ما تم الاتفاق عليه:

- الهدف من الرقابة هو منع نشر معلومات أمنية تساعد العدو أو تمس بأمن الدولة.
- الرقابة لا تشمل المعلومات السياسية والآراء والتحليلات والتوقعات، إلا تلك التي تتضمن معلومات حول أمن الدولة.
- الرقابة تحدد وتحدث قائمة المواضيع التي تستوجب رقابة مسبقة وتقدمها للصحافة (جمال: 2005، ص 202).

استمر العمل بتلك الآلية بين محرري الصحف وقادة الجيش حتى العام 1949 بعد أن تأسست لجنة المحررين بشكل رسمي (المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها)، وفيها ألزم كافة الصحافيين رسمياً بتقديم كافة المواد التي تحتوي على معلومات أمنية إلى الرقابة العسكرية لإقرارها أو رفضها والأخذ بعين الاعتبار اعتراضاتها. والرقابة هنا ليست ملزمة بتقديم تفسيرات حول اعتراضاتها على الأخبار والمعلومات الواردة في الصحف، وهذا يعزز من اليد المطلقة للرقابة على الجيش.

تم تعديل القوانين المنظمة لعمل اللجنة عدة مرات ما بين العام 1966 و العام 1989 لتعطي الصحف إمكانية أكبر للاعتراض على قرارات اللجنة وأصبح بالإمكان التوجه للمحكمة العليا للاعتراض على قرارات اللجنة أو قرارات الرقابة العسكرية. إلا أن هذا التطور لم يوفر الضمانات اللازمة لحرية الصحافة من خلال تمكين الصحف من النشر، أو مناقشة صلاحيات الرقابة أصلاً، بل كان يناقش ويبت في الأمور من الناحية الشكلية والإجرائية لا أكثر (جمال: 2005، ص204).

لعل دور الرقابة العسكرية الواضح أحياناً والخفي أحياناً أخرى في عمل الصحافة الإسرائيلية يبعدهنا تماماً عن مفهوم المجتمع الديمقراطي الذي أبرز معالمه نوعام تشومسكي بقوله إن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه الجمهور الوسائل اللازمة للمشاركة الفاعلة في إدارة شؤونهم وأن تكون وسائل الاعلام منفتحة وحرّة (تشومسكي: 2003، ص9). إذًا، فإن هذه المشاركة الفاعلة من المجتمع تقتضي توسيع مساحة الحرية الممنوحة من الدولة (الرقابة) تجاه المجتمع، والإستبقى المشاركة الحرة شكلية بعيدة عن المضمون كون الأمن عاملاً أساساً يظهر دائماً عند الحديث عن الحقوق المهنية وحرية التعبير في إسرائيل. يعزز هذا الشعور حديث رئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحاق رابين في وصفه لدولة إسرائيل أنها تعيش دائماً حالة من الاستنفار الحربي الذي يتحول إلى حرب فعلية كل عدة سنوات. بالتالي، سيبقى حجب المعلومات عن الجمهور هو الوسيلة الأنسب للحفاظ على تماسك إسرائيل وقوة جبهتها الداخلية (Dahan: 1998).

تغطية الصحافة المكتوبة للحرب على لبنان

نظرًا لندرة الدراسات النقدية المتعلقة بأداء الصحافة الإسرائيلية خلال فترة الحرب على لبنان، سيعتمد هذا الفصل بشكل كبير على تقرير مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل "كيشف" الذي سنتم الإشارة إليه لاحقًا بلسم تقرير كيشف حول الحرب على لبنان.

مقدمة

في أيار من العام 2000، اتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه إيهود باراك قرارًا بالانسحاب من جنوب لبنان الذي احتلته إسرائيل منذ العام 1982، وأبقت إسرائيل على احتلالها لمزارع شبعا التي ما زالت محل نزاع بين الأطراف حتى يومنا هذا. احتفظت إسرائيل منذ عملية اجتياح بيروت والفترة التي تلتها بعدد من الأسرى اللبنانيين والفلسطينيين والعرب في سجونها ورفضت الإفراج عنهم. في الفترة ما بين 1982 وحتى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000 استطاع حزب الله اللبناني تحرير عدد كبير من أسراه من خلال مبادلتهم بجنود إسرائيليين تم اختطافهم من قبل الحزب. عقد الجانبان خمس صفقات للتبادل في الفترة ما بين 1991 و 2004 استطاع الحزب من خلالها الإفراج عن 461 أسيرًا على قيد الحياة ، كما استرجع رفات 224 من مقاتليه، فيما حصلت إسرائيل في المقابل على 26 جنديًا من جنودها المأسورين، واسترجعت رفات 5 من جنودها. (جريدة الشرق الأوسط السعودية: 2008).

رفضت إسرائيل في جميع الصفقات التي عقدت مع حزب الله الإفراج عن الأسير اللبناني سمير القنطار، في حين تعهد الحزب ممثلًا بأمينه العام الشيخ حسن نصر الله بالاستمرار في عمليات أسر الجنود للإفراج عن كافة الأسرى اللبنانيين في سجون إسرائيل واسترجاع رفات من قضوا خلال العمليات العسكرية.

1.3 الأسباب التي أدت إلى الحرب

في 12 تموز 2006 قام عناصر من حزب الله اللبناني باجتياز خط الحدود مع إسرائيل للقيام بعمل عسكري بقصد أسر جنود إسرائيليين لمبادلتهم مع عناصر حزب الله اللبناني المحتجزين في إسرائيل، حيث قامت هذه المجموعة بتفجير عبوة ناسفة بالقرب من دورية عسكرية إسرائيلية

وقتل وأصابت أربعة جنود إسرائيليين، وأسرت اثنين من الجنود الذين لم يعرف مصيرهم ا في حينه. قامت إسرائيل وعلى اثر هذه العملية باقتحام الحدود بعدد قليل من الجنود والدبابات في محاولة للبحث عن الجنود المفقودين. اصطدمت إحدى هذه الدبابات بلغم أرضي تم زرعه من قبل عناصر حزب الله مسبقاً، ما أدى إلى مقتل ثمانية جنود إسرائيليين آخرين في اليوم نفسه. خرج الأمين العام لحزب الله في اليوم نفسه بتصريحات صحافية يعلن فيها مسؤولية الحزب عن العملية وأن الحلول العسكرية لن تستطيع تحرير الرهائن أو معرفة مصائرهم أو أماكن تواجدهم ، فالحل الوحيد بحسب نصر الله هو مفاوضات غير مباشرة تؤدي إلى اتفاق تبادل أسرى بين الجانبين.

هذه الجرأة والثقة من جانب الأمين العام لحزب الله، وفشل قوات الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في معرفة مصير وأماكن تواجد الجنود الإسرائيلييين زادت من صعوبة موقف الحكومة الإسرائيلية التي بدت عاجزة عن فعل أي شيء ، خصوصاً أن الأحداث تشابهت كثيراً مع ما كان قد جرى في غزة قبل أسبوعين حيث قتل عدد من الجنود وتم أسر جندي آخر.

على أثر هذه الضربة المزدوجة، عقدت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت اجتماعاً طارئاً للبحث في سبل الرد على هذا الهجوم وخرجت فيه الحكومة بعدة قرارات حربية (شيفر: 2006).

أبرز هذه القرارات كانت توجيه ضربة مكثفة لأهداف وبنى تحتية لبنانية، واستهداف مسؤولين كبار في حزب الله، وإبعاد حزب الله عن الحدود، وترميم قدرة ردع الجيش الإسرائيلي. الأهداف العسكرية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية بدت كبيرة وصعبة وتحتاج لاستخدام القوة العسكرية لتحقيقها (المصدر السابق نفس ه). الملاحظ من الأهداف التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية في حينه هي تنوعها بحيث تخدمها خارجياً على الجبهة الشمالية لإسرائيل، وأمام العالم العربي، وداخلياً لتحسين صورة الحكومة والجيش أمام الرأي العام الإسرائيلي ، خصوصاً أن عملية خطف الجنود على حدود لبنان جاءت بعد أسبوعين فقط من عملية خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط على يد حركات المقاومة في قطاع غزة.

حاول الجيش الإسرائيلي قطع الطريق على الخاطفين من خلال قصف للطرق والجسور المؤدية إلى العاصمة بيروت، كما قصف عدة مواقع للحزب في جنوب لبنان في محاولة لإرباك الخاطفين والفوز بسباق الزمن مع الخاطفين لمعرفة مصير الجنود المختطفين (الماجور وشارون: 2007 ص 27).

هاتان الضريتان هزتا أركان الحكومة الإسرائيلية والجيش على حد سواء بشدة أمام الجمهور الإسرائيلي، وهذا دفع الحكومة الإسرائيلية إلى السير نحو رد حاسم وقاطع من الحكومة الإسرائيلية لاستعادة قوة الردع الإسرائيلية على الجبهات الثلاث : الشمالية، والجنوبية، والداخلية. كما عكست العمليات قصورًا واضحًا في الجانب الاستخباري، وسوء تقدير للأوضاع على الجبهتين الشمالية والجنوبية.

رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت عقد أي اتفاق تبادل للأسرى مع حزب الله، مرددًا في الوقت ذاته أن عملية حزب الله خلقت وضعًا جديدًا على الحدود الشمالية لإسرائيل وأن إسرائيل لن تقبل أبدًا بقاء الأوضاع على ما هي عليه الآن.

الشعور العام الذي ساد إسرائيل في حينه هو أن إسرائيل محاصرة من أربعة محاور : حماس في الجنوب، وحزب الله في الشمال، وإيران، وسوريا، ويحاول كل محور منهم تدمير إسرائيل (زئيف: 2006)، وأنه في حال تفوقت حماس وحزب الله بعملياتهما على إسرائيل ، فإن ذلك من شأنه تفويض المشروع الصهيوني برمته (بلوتسكر: 2006).

فاقمت عملية حزب الله حالة الغليان في المجتمع الإسرائيلي التي نشأت بعد عملية خطف الجندي شاليط في قطاع غزة، وانعكس ذلك بوضوح في عناوين الصحف التي صدرت في اليوم الذي تلا العملية، فخرجت يديعوت أحرنوت بعناوين مشبعة بالغضب ونبرات الانتقام مثل: "حرب شاملة على حزب الله"، و"اليوم الأسود للجيش الإسرائيلي"، و"الآن: هجوم شامل" (صحيفة يديعوت أحرنوت: 2006). فيما خرجت صحيفة معاريف بعناوين أقل سخونة "بيرتس: هذه المرة لن نتكلم بل سنفعل"، و"انهيار الأنظمة"، و"النرد بقوة" (صحيفة معاريف: 2006). بينما ركزت هآرتس على تبعات العملية أكثر من تركيزها على قرارات الحكومة وخرجت بعناوين : "أولمرت: لا نخاف من جبهة ثانية"، و"جنديان مخطوفان، 4 قتلى، 4 مخطوفين" (صحيفة هآرتس: 2006).

وراقبت الصحافة الإسرائيلية عن كثب مجريات الأمور، وساعدت على تحريكها باتجاه الحرب كما يبرز من العناوين الرئيسية للصحف الصادرة في أعقاب عملية حزب الله. وهنا ستحاول الدراسة التدقيق في كيفية تعامل الصحافة الإسرائيلية مع الأحداث وبأي اتجاه سارت في بداية الحرب، وأثناءها، وبعد انتهاءها، وصولاً إلى استخلاصات الصحافة للمعركة ومحاولة قراءة

وتحليل مضمون التغطية الصحافية الإسرائيلية للحرب، كذلك النظر في انتقاداتها للحرب وهل كانت هذه الانتقادات تجادل في مشروعية الحرب، أم في كيفية خوضها وتسييرها.

2.3 أشكال النقد في الصحافة الإسرائيلية

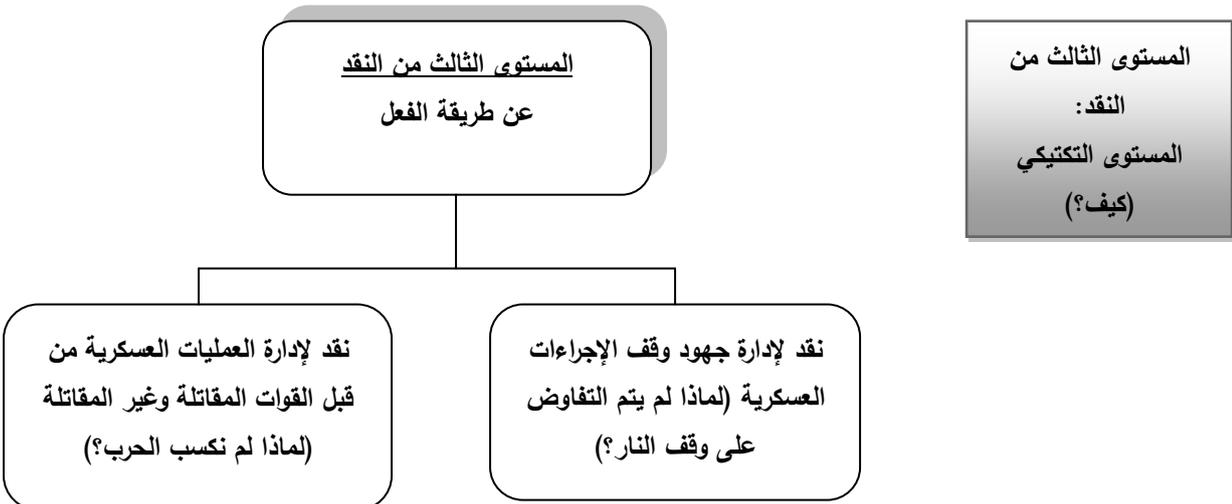
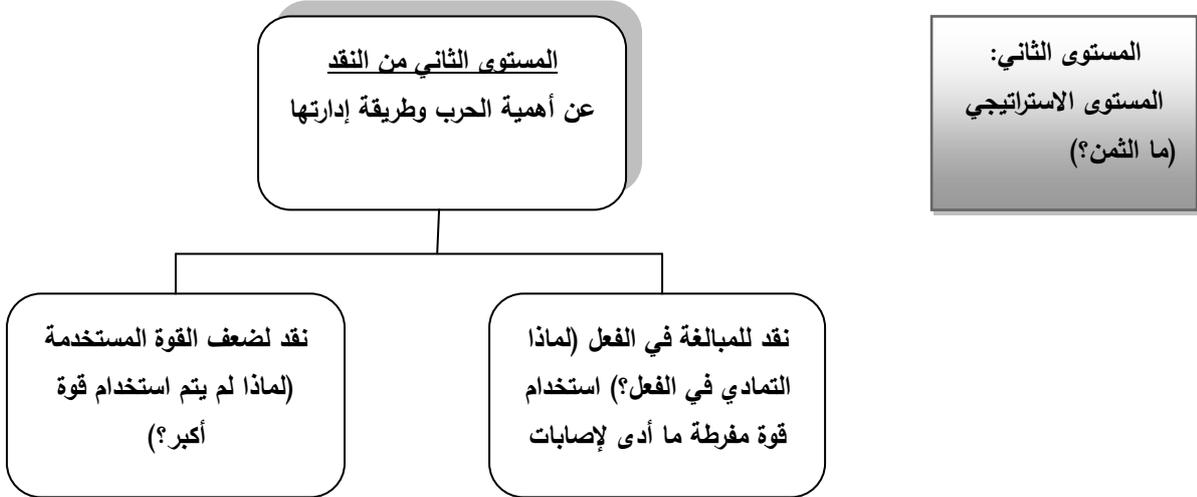
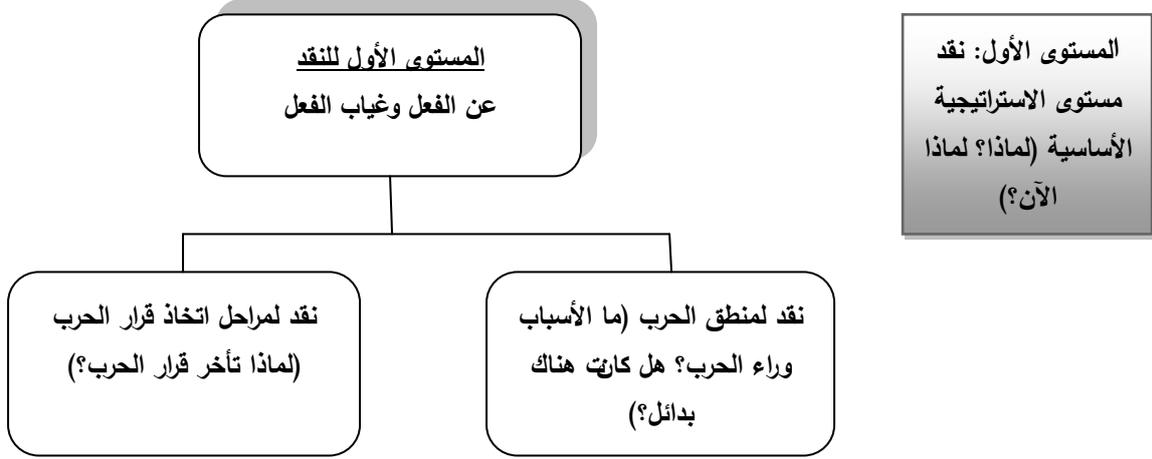
تلعب الصحافة بشكل عام دوراً كبيراً في توجيه دفة المجتمع تجاه قضايا استراتيجية وتحدد موقف الجمهور من استراتيجيات سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها. وتتطوي الصحافة الحديثة على عدد من المفاهيم التي تحدد دورها وتأثيرها ومدى نفوذها في المجتمع، فتعتبر أحياناً حارسه الديمقراطية، وفي أحيان أخرى السلطة الرابعة. بالإضافة إلى دورها في التوجيه، تلعب الصحافة دوراً مهماً آخر في نقد السياسات والوقائع القائمة في المجتمعات على المستويات كافة. فمن دون النقد، تصبح الصحافة مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، أو مجرد جمعية ربحية لا تقدم رسالة ولا تخدم سوى نفسها (Meyers: 2005, p1).

ونقد الصحافة للأحداث هو شكل آخر من أشكال تكوين الرأي العام والتأثير فيه، فغالباً ما يشخص الخلل وي طرح البدائل الصحيحة، وكذلك يقوم النقد على تكوين اتجاهات وميول الأفراد. لكن أشكال النقد السائد في معظم بلدان العالم تتمحور حول فكرة اصطفاة الصحافة إلى جانب الحكومة أو ضدها وضد سياساتها. لكن على الرغم من ضيق مفهوم النقد في العمل الصحافي الذي يأخذ شكلاً واحداً تقريباً إما مع أو ضد، إلا أنني سأعتمد عليه في قراءة وتحليل تغطية الصحافة الإسرائيلية للحرب على لبنان.

قسم أورن مايرز، أستاذ الإعلام في جامعة حيفا النقد إلى نوعين متباينين، يرى في النوع الأول أن النقد إما أن يكون نقداً معارضاً، وفي النموذج الثاني نقداً معارضاً للتأكيد. يستخدم النوع الأول في معارضة الفكر والممارسات المختلفة ويطالب بوقفها كونها غير شرعية أو لا تتسجم مع قيم وأهداف الجهة الناقدة. ويظهر النموذج الأول من هذا النقد بوضوح في عنوان ظهر على الصفحة الأولى من صحيفة هآرتس خلال فترة الحرب يقول "أوقفوا الحرب الغبية"، أي أن هذا النقد يعارض فكرة الحرب ويوجه النقد لها وليس نقداً لتكتيكاتها ومجرباتها. أما نقد إعادة التأكيد فيظهر في شكل مناقض للشكل الأول ويستخدم لمعارضة مستوى الفكر والممارسات المتساهلة ويطالب برفع سقفها واستخدام كافة الوسائل لتحقيق أهدافها. ويدلل على هذا النموذج بمقال كتبه العميد احتياط يوسي بيليد في صحيفة يديعوت أحرنوت في اليوم الثاني من الحرب على لبنان متسائلاً "كُتبت قبل ست سنوات مقالاً أشرح فيه عددًا من الإخفاقات العسكرية، حيث طالبت

الحكومة بمنع حزب الله من الوصول إلى الحدود، ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحقيق ذلك؟".

يوضح الشكل التالي أشكال النقد ومستوياته عند أورن مايرز:
مستوى ومحتوى النقد المؤيد والنقد المعارض



3.3 تعليمات الرقابة أثناء الحروب

قبل الخوض في التغطية الصحافية للحرب على لبنان، يجب التطرق إلى القيود التي فرضت على الصحافيين الإسرائيليين وقت الحرب على لبنان وذلك لفهم الظروف التي عملت فيها الصحافة الإسرائيلية خلال فترة الحرب.

أصدر الرقيب العسكري سلسلة من التعليمات للصحافيين في فترة الحرب وطالبهم بالالتزام بهذه التعليمات. وقد جاءت تعليمات الرقيب العسكري على النحو التالي:

سياسة الرقابة العسكرية بخصوص القتال في الشمال:

1 تم إطلاق ما يقارب 1200 صاروخ من قبل حزب الله على الأراضي الإسرائيلية حتى الآن. ومن المتوقع أن يستمر إطلاق الصواريخ.

2 إليكم بعض الخطوط العامة:

أ- لن تصادق الرقابة العسكرية على أية تقارير تتعلق بزيارة مسؤولي الحكومة والجيش في الشمال، إلا بعد انتهاء الزيارة وذلك لتجنب الربط بين زيارة المسؤولين وإطلاق الصواريخ على الحدود الشمالية.

ب لن تصادق الرقابة العسكرية على نشر تقارير تتعلق بسقوط الصواريخ على قواعد عسكرية أو منشآت حيوية وحساسة.

ج لن تصادق الرقابة على تقارير ترصد سقوط صواريخ في البحر الأبيض المتوسط.

د لن تصادق الرقابة على تقارير تنشر أخبارًا تتعلق بفترة خروج المدنيين من الملاجئ لعدم استغلال العدو لهذه الفترة في إطلاق الصواريخ على أماكن تجمعهم.

هـ تجنب ذكر الأماكن التي يواجه فيها الدفاع المدني والمنظمات المعنية صعوبات ومخاطر قدر الإمكان.

تجنب ذكر أوقات سقوط الصواريخ أو أماكن سقوطها بشكل محدد وقاطع (تعليمات الرقيب العسكري للصحافة: تاريخ زيارة الموقع 2010/02/24).

بالإضافة إلى هذه الشروط أو الخطوط المساعدة كما يسميها الرقيب العسكري، تفرغ شرطي بشكل كامل لمرافقة طواقم محطات التلفزة والصحافيين لمنعهم من تصوير أماكن سقوط صواريخ حزب الله. كما تم توجيه الصحافيين للالتزام بذكر أماكن سقوط الصواريخ بعمومية شديدة مثل سقوط عدد من الصواريخ على منطقة نهاريا، أو على منطقة حيفا، أو على الحدود الشمالية، دون ذكر مكان سقوط الصواريخ بشكل محدد. كما تم اعتقال عدد من مراسلي الوكالات ومحطات التلفزة الأجنبية العاملة في إسرائيل لعدم التزامهم بهذه التعليمات وأخضع عدد منهم للتحقيق لدى أجهزة الأمن وصودرت معداتهم (العمرى: تاريخ المشاهدة 2010/03/28).

هذا التشدد من قبل الرقابة العسكرية لا يسري على إسرائيل فقط، وإنما يسري على معظم الدول التي تخوض الحروب. وقد وضعت الرقابة العسكرية الأمريكية بعض الشروط المشابهة على المراسلين والصحافيين أثناء حرب العراق الثانية في العام 2003. حيث فرضت الرقابة العسكرية الأمريكية على الصحافيين توقيع تعهد بعدم نقل أخبار عن أماكن تواجد وتحركات الجنود بشكل محدد وقاطع أثناء وقوع هجمات من قبل المقاومة العراقية للأسباب نفسها التي توضحها الرقابة العسكرية الإسرائيلية، ومنها عدم إعطاء العدو فرصة لتحسين دقة هجماتهم أو لعدم إعطاء العدو فرصة لاستهداف الأماكن التي لحقت بها أضرار بشكل متكرر.

تتنوع التعليمات الصادرة من قبل الرقابة العسكرية وفق سير الأحداث وظروفها، بمعنى أنه لا توجد قوانين ثابتة يستطيع الصحافيون اتباعها، وإنما تعليمات متجددة وغير ثابتة. أثناء حرب العراق الثانية، أصدر الرقيب العسكري عددًا من التعليمات أو الخطوط المساعدة كما يسميها لتجنيب الصحافة تدخل الرقيب العسكري بالحذف أو التعديل. أبرز هذه التعليمات جاءت كما يلي:

- 1 عدم تحديد أماكن سقوط الصواريخ بدقة، والاستعاضة عن ذلك بذكر منطقة السقوط مثل حيفا، ومنطقة القدس، أو منطقة تل أبيب. وأي معلومة إضافية عن أماكن سقوط الصواريخ تستدعي موافقة الرقيب، أو تصريح من قائد الجبهة الداخلية. كما يجب تجنب ذكر سقوط صواريخ في البحر.
- 2 يمنع منعًا باتًا تحديد نوع الصواريخ إلا بعد أن يصرح عن ذلك الناطق باسم الجيش، ولا يجوز اقتباس مقتطفات لمراسلين أجنبية عن الموضوع.
- 3 يمنع نشر أخبار تتعلق بعمليات الجيش في أي قطاع، أو عن خطته التنفيذية، أو استدعاء جنود الاحتياط.

4 -التعاون مع جهات أجنبية.

5 يسري حظر النشر على مداوات الحكومة (المصدر السابق نفسه).

على الرغم من تشابه أدوار الرقابة العسكرية في البلدان المختلفة، إلا أن الأمر يختلف كثيرًا في إسرائيل عنه في باقي دول العالم، حيث يملك الرقيب العسكري صلاحيات واسعة سردها الرقيب العسكري عقيد سيما فاكين في مقابلة مع صحيفة الجارديان الإنجليزية بما يلي: "بإمكاني كرقيب عسكري إصدار أمر بمنع نشر أي مادة، كما يمكنني إغلاق أي صحيفة أو محطة تلفزيونية، باستطاعتي فعل أي شيء، أي شيء".

بالنسبة للصحافيين، الأمر يبدو اعتياديًا، أن تكون مثل هذه الرقابة وأن يكون مثل هذا الالتزام من جانبهم. ليس فقط بالنسبة للصحافيين الإسرائيليين، بل امتد الأمر أيضًا ليشمل الصحافيين الأجانب العاملين في إسرائيل. خلال حرب لبنان الثانية، وافقت وكالة أسوشيتد برس على شروط الرقابة العسكرية الإسرائيلية ووقعت على تعهدات تلتزم فيها بقوانين وتعليمات الرقيب العسكري لتتمكن من تغطية الحرب من إسرائيل (المصدر السابق نفسه).

بناء على ما سبق وبعد طرح دور الرقابة ومدى تأثيره على التغطية الصحافية للحرب على لبنان، سنحاول الخوض تفصيلًا في شكل ومضمون هذه التغطية من خلال رصد الصحف الإسرائيلية الثلاث للأخبار وطريقة تقديمها للجمهور الإسرائيلي.

4.3 تغطية الصحافة لعملية اتخاذ القرار في الحكومة والمؤسسة العسكرية

غطى الإعلام الإسرائيلي الحرب على لبنان بكل مراحلها بروح وطنية مؤيدة للحرب ومبرراتها، ولم يدقق إلا القليل في جدوى هذه الحرب لإسرائيل. فقد أظهر الإعلام الإسرائيلي تأييدًا مطلقًا للحرب ودافع عن مسوغاتها وأسبابها منذ بداية الحرب. ولم تكن هناك معارضة بالمعنى الحقيقي لها، وظهر النقد في شكل خلاف في وجهات النظر، هل نستخدم هذا التكتيك العسكري أم ذاك؟ كان النقد الموجه للجيش والحكومة نقدًا مؤيدًا وليس نقدًا معارضًا باستثناء بعض العناوين الصحافية اللافتة في جريدة هآرتس التي ظهرت في أوقات متباعدة وفي مساحة ضيقة تنتقد جدوى الحرب ومشروعيتها (Meyers: 2005, p5).

قرار اتخاذ أي حرب يخضع لعدد من المعايير والخطوات المتدرجة للوصول إلى الأهداف المنشودة من تلك الحرب. وتمر الحرب بعدد من المراحل الهامة التي لا يجوز الاستغناء أو القفز عن أي منها، تبدأ بمرحلة التخطيط وفيها يكون وضع الخطط الحربية استنادًا إلى عدد من العوامل، أولها الجبهة الداخلية ومدى جاهزيتها، وحالة العدو النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ثم مدى جاهزية الجيش وأركانه لتنفيذ تلك المخططات. ثم تأتي المرحلة الثانية وهي تنفيذ هذه الخطط التي وضعتها قيادة الأركان، ثم تقييم كل العمليات قبل وأثناء وبعد تنفيذها، وأخيرًا مرحلة استخلاص الدروس المستفادة من الحرب بشقيها الإيجابي والسلبي. هذه الخطط بالتأكيد يجب أن تدعم بخطط بديلة تحسبًا لحدوث خلل ما في عمليات التنفيذ أو التطبيق. كما يضمن الغطاء السياسي والغطاء الشعبي (الرأي العام) لهذه الخطط النجاح أو قد يكون سببًا في فشلها.

منذ اليوم الأول للحرب على لبنان بكافة مراحلها ، أظهر الإعلام الإسرائيلي تأييدًا مطلقًا لها واستمر هذا التأييد حتى النهاية (كيشف: 2007، ص31)، فقد ظهرت كافة الصحف الإسرائيلية الثلاث مؤيدة بشكل كبير ومتفاوت للحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت. كما خلقت الصحف العبرية مناخًا من التأييد الكامل للحرب وعدالتها وأقصت بشكل منهجي الأسئلة الكبيرة التي أثارت حول الفائدة من الحرب في الوقت الحالي ومدى شرعيتها. ورغم تفاوت الحماس للتعطية الإعلامية للحرب الإسرائيلية على لبنان ، إلا أن الجميع اتفق على الهدف الكبير وهو الدعم والمساندة للحرب. فقد انقسمت وسائل الإعلام في إسرائيل أثناء الحرب على لبنان إلى ثلاث جبهات اتخذت فيه القناة الثانية الإسرائيلية وصحيفة معاريف الخط المؤيد بتطرف للحرب على لبنان قدمت من خلاله للجمهور تغطية وطنية مجندة ومنتشدة. بينما قدمت يديعوت أحرنون والقناة الإسرائيلية الأولى تغطيتهما بشكل مجند يميل إلى الاعتدال وسمحت بظهور أصوات ناقدة بشكل مدروس. أما صحيفة هآرتس والقناة الإسرائيلية العاشرة ، فقد أظهرت تغطية نقدية معمقة بعض الشيء للحرب على لبنان (المصدر السابق نفسه، ص4).

لم تقم أي من الصحف الإسرائيلية الثلاث بتغطية الحرب من منظور الحرب التي وقعت فيها، أو بطريقة الحرب التي لا تزغ فيها، بل عالجت الصحافة الإسرائيلية الحرب كأنها هدف وطني يحظى بموافقة الجميع (المصدر السابق نفسه، ص18). وخير مثال على هذا التجند الطوعي لصالح الحرب ، طالما أن الجيش والحكومة هـ ما من قرر الخروج إليها ، عناوين الصحافة الإسرائيلية في اليوم الأول للحرب، فقد خرجت صحيفة معاريف يوم 2006/07/13 بعناوين:

إعلان حرب (عنوان رئيس)

الجيش يعلن بدء عمليات ثمن الحسم

القوات الجوية تحضر لضربة جوية تستهدف أهدافاً لبنانية

حصيلة هجمات أمس في تفجير الدبابة: خطف جنديين، مقتل 4، و4 مفقودون

بينما خرجت صحيفة هآرتس في اليوم نفس هـ 2006/07/13 بعناوين أكثر اعتدالاً مقارنة بصحيفة معاريف، فظهرت العناوين الرئيسية للصحيفة:

الحكومة تقرر هجوماً كبيراً على لبنان:

إسرائيل تتحضر لسلسلة من الهجمات الصاروخية

أما صحيفة ידיעות أحرنت، فخرجت عناوينها متوسطة الحدة واتخذت موقفاً وسطياً بين معاريف وهآرتس، وظهرت عناوينها في 2006/07/13 على النحو التالي:

الجيش يضرب حزب الله رداً على الكمين الفتاك

تخوف: صواريخ حزب الله ستصل نتانيا.. الحكومة تقرر:

حرب

تظهر العناوين الصادرة في الصحف الثلاث أن جلسة الحكومة الإسرائيلية كانت مصيرية وتاريخية من الطريقة الاحتفالية الرسمية التي أعلنت فيها قرارات الحكومة، فقد قررت الحكومة الخروج إلى حرب شاملة على لبنان ليس فقط حزب الله، وهنا لم تأخذ الصحف في الحسبان آلية وطريقة اتخاذ القرار في جلسة الحكومة أو في قيادة أركان الجيش الإسرائيلي (المصدر السابق نفسه، ص31). باستثناء صحيفة معاريف التي كشفت على استحياء عن تفاصيل جلسة الحكومة والطريقة التي اتخذت فيها الحكومة القرار في مقال نشرته في صفحتها الثانية، حيث أفادت: "لقد تحدث معظم الوزراء. لقد كان هناك توافق كبير بينهم، باستثناء شمعون بيرس الذي تحدث بروية وأظهر انضباطاً كبيراً أثناء إدلائه برأيه، وتحدث إلى رئيس الأركان دان حلوتس قائلاً: أنا أفهم خطوتك الأولى والثانية، لكنني أتساءل بالتحديد عن خطواتك الثالثة والرابعة، وهنا أجابه حلوتس: الخطوة الثالثة تستند إلى الخطوة الثانية، والخطوة الرابعة ستعتمد بالتأكيد على الخطوة الثالثة وعلى تقييمنا للوضع على الأرض" (المصدر السابق نفس هـ، ص33). اللافت أن هذه المحادثة لم تأخذ صدر الصفحة الأولى أو عنواناً رئيساً في الصفحة الثانية في أفضل الأحوال،

بل تم دفنها داخل المقال بشكل لا يثير انتباه القارئ. فقد ضللت الصحيفة القارئ بعنوان لاقت للانتباه: "بيرتس: هذه المرة لن نهدد، بل سنفعل"، بينما في نص المقال جاءت هذه المحادثة بين الوزير شمعون بيرتس ورئيس الأركان (المصدر السابق نفسها، الصفحة نفسها). كما أن الصحافة الإسرائيلية لم تتعرض بالنقد لهذا الحوار الذي ينم عن غياب القدرة على قراءة المستقبل بعد شن العمليات من قبل الحكومة الإسرائيلية.

كما أنه عند الوقوف عن تفاصيل جلسة الحكومة التي نقلتها صحيفة معاريف والحوار بين الوزير شمعون بيرتس ورئيس الأركان دان حلوتس، يتضح أنه لم يكن لدى رئاسة الأركان خطط عملية للحرب على لبنان. وبالتالي فإن الجيش لم يقدم خططاً للحكومة، والحكومة لم تصادق على خطط شاملة للجيش، بل صادقت على عمليات معينة مصادقة جزئية. تؤكد على ذلك إفادة رئيس الأركان دان حلوتس أمام لجنة التحقيق الوزارية برئاسة القاضي متقاعد الياهو فينوغراد، حين أجاب على سؤال اللجنة حول خطط الجيش ورئاسة الأركان عن خططهم للحرب، أجاب أن الحديث عن خطط في هذه الأثناء مجرد كلام فارغ، لأنه من المستحيل توقع خطوات كبيرة أو وضع خطط مقدماً" (تقرير فينوغراد: 2007، قسم 184).

في هذه المرحلة من الحرب وأثناء عملية اتخاذ القرار، لم تسلط الصحف الإسرائيلية الثلاث الضوء على عملية اتخاذ القرار، ولم تخض كثيراً في مداولات الحكومة. بل جرى التركيز فقط على القرارات الصادرة عن الحكومة ووضعت في إطار رنان يوحى للقراء بأن هذه القرارات استندت إلى خطط عملية جاهزة للتنفيذ. حتى القرارات الصادرة عن الحكومة، لم يتم التعرض لها بالنقد والتحليل ضمناً أو صراحةً، بل تم الترويج لها دون فحص جدواها أو فحص امكانية تطبيقها (تقرير كيشف: 2007، ص34).

تعاملت الصحافة الإسرائيلية مع القرارات الصادرة عن الحكومة كمن فسر الماء بالماء، فاعتبرت جميعها أن القرارات واضحة ومستندة إلى حثثيات جلية لصناع القرار، كما أن تلك القرارات تستند إلى خطط مضمونة النجاح، وفي أحيان أخرى قفزت الصحف الإسرائيلية إلى النتائج المترتبة عن تلك القرارات وكأنه قد تم تحقيقها بالفعل. ويمكن من خلال قراءة معمقة في عناوين الصحف الثلاث التحقق من هذا، حيث خرجت الصحف الثلاث بهذه العناوين:

يديعوت أحرنوت 2006/07/14:

بيرتس (وزير الدفاع): العملية ستستمر، سنهزم حزب الله
نصر الله يعرف أنه هو من تسبب في هذا لنفسه

معاريف 2006/07/14:

لنسحق حزب الله

هآرتس 2006/07/14:

إسرائيل ستطلب حزامًا أمنيًا في لبنان شرطًا لوقف المعركة

هذه العناوين الرنانة لقرارات الحكومة الإسرائيلية فقط بعد يومين من بدء الحرب، والترويج لشروط الحكومة لوقف إطلاق النار كما لو أن الجيش يحقق إنجازات على الأرض، استمرت أيضًا في الأيام الأولى للمعركة.

هآرتس 2006/07/18:

إسرائيل: سنقضي على مخزون الصواريخ في لبنان

معاريف 2006/07/19:

أولمرت في حيفا: سنقاتل حتى إعادة المخطوفين إلى الوطن

يديعوت أحرنوت 2006/07/24

الهدف: القتل

على الرغم من اصطاف الصحف خلف قرارات الحكومة، إلا أنه كان هناك تناقض واضح في الأهداف المرجوة من العمليات العسكرية، وهذا يعكس غياب الاستراتيجية التي اتخذت على أساسها هذه القرارات. ففي أحيان كانت الأهداف التي تناولتها الصحف هي عودة الجنود

المختطفين من قبل حزب الله، وفي أحيان كثيرة أخرى كانت الأهداف تتركز على سحق حزب الله، وتدمير البنية التحتية للحزب، وقتل حسن نصر الله، وأهداف تدميرية أخرى. هذا التناقض في الأهداف بين الرغبة في استعادة الجنود وتدمير الآخر في المعركة لم تركز عليه وسائل الإعلام وتعاملت مع الأحداث الجارية يوماً بيوم دون تحليل ونقد التصريحات الصادرة عن المستوى السياسي وقيادة الجيش وتبيان مدى واقعية الأهداف وإمكانية تحقيقها. لقد جرى التعامل مع أهداف المعركة دون فحص واقعتها، فهل يستطيع الجيش ومن خلال العمل العسكري استعادة الجنود المخطوفين؟ وهل يستطيع الجيش بعد تدمير حزب الله وقتل أمينه العام أن يضمن عودة الجنود المخطوفين؟ وهل يمكن ضمان سلامة الجنود في خضم هذه المعارك الضارية التي ينوي الجيش الإسرائيلي القيام بها؟

في الأيام الأولى للمعركة، لم يتطرق أي من الصحافيين والمحللين العسكريين لهذه الأسئلة، ولم تظهر علامات الاستفهام حول قرارات الحكومة وجدواها قبل مرور فترة طويلة منذ قرار بدء العمليات. لكن مع تواتر الأنباء السيئة من الميدان، وتوالي سقوط القتلى من جانب الجيش الإسرائيلي، أصبحت الأهداف التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية وقيادة الجيش محل شك من قبل الصحافة، وأصبح الحديث عن عودة الجنود يتوارى جانباً لصالح الحديث عن الجنود القتلى من جيش الدفاع، كما تلاشى الحديث شيئاً فشيئاً عن سحق حزب الله وقتل نصر الله لصالح الحديث عن جدوى الضربات الجوية التي وجهتها القوات الجوية لأهداف لا تمت بصلة لحزب الله ومواقعه.

5.3 التغطية أثناء الحرب

استمرت الصحافة الإسرائيلية في تداول الأهداف التي رسمتها الحكومة الإسرائيلية وقيادة الجيش خلال الحرب. وعلى الرغم من تعامل الصحافة الإسرائيلية مع هذه الأهداف بصياغات احتفالية، وتصوير الأهداف على أنها مضمونة التحقق، إلا أن هذه الاستراتيجية وطريقة التعامل لم تستمر طويلاً وأصبحت الأهداف الرنانة تتلاشى واحداً تلو الآخر، خصوصاً عند إخضاع هذه الأهداف للمنطق والاصطدام بالواقع الصعب لتحقيقها على الأرض. في بداية المعركة كانت الأهداف التي روجت لها الصحافة تتمثل في استعادة الجنود المخطوفين، وسحق حزب الله، وقتل حسن نصر الله، وتدمير مخزون الصواريخ لدى حزب الله، والوصول إلى نهر الليطاني، وخلق حزام أمني جديد على غرار الحزام الأمني الذي خلقتة إسرائيل بعد اجتياح لبنان في العام 1982. هذه الأهداف التي لم تفحص الصحافة مدى واقعتها في بداية المعركة واحتفلت بها، أصبحت تطفو

على السطح وبدأ الصحافيون تناولها في مقالاتهم وتحليلاتهم شيئاً فشيئاً واستبعاد تحقيقها واحداً تلو الآخر. بعد ستة أيام من بدء القتال في جنوب لبنان ، كتب عاموس هارثيل وآفي اسخاروف في مقال بالصفحة الثانية بجريدة هآرتس في 2006/07/18 مقالاً بعنوان "ماذا يريد نصر الله"، جاء في سياقه: "لن يحتوي المشهد الأخير في المعركة على مقاتلين من حزب الله يرفعون الراية البيضاء، على الرغم من الوقت الكبير المتاح للجيش. هذه المعركة لن تنتهي بهذا المشهد" (المصدر السابق نفسه، ص41).

انسجاماً مع هذه الأفكار الناقدة الجديدة ، كتب تسفي بارثيل في جريدة هآرتس في 2006/07/19 مقالاً قال فيه : "في الحقيقة، في كافة اللقاءات التي يعقدها الساسة وكبار الجيش، تبدو أمنياتنا بمحو حزب الله كلياً غير واقعية. الحديث يدور الآن عن إضعاف حزب الله قدر الإمكان (المصدر السابق نفسه، ص42). في السياق ذاته، استبعدت صحيفة معاريف في 2006/08/10 وفي الصفحة الثامنة من ملحق الصحيفة إمكانية تحقق هدف قتل نصر الله، وسردت عناوين بارزة لمقابلة بعنوان "السيد لبنان". جاء في تفصيل هذا العنوان أنه يمكن إيذاء حزب الله بشدة لكنه سيعود مرة أخرى. تيمور جوسكل المتحدث بلسم اليونيفيل والمقيم في بيروت منذ 24 عاماً يقول إنه إذا ما تم قتل نصر الله، ستكون الكارثة أكبر لإسرائيل ويضيف: "لو كنت مكان أولمرت لمنعت عدداً من الضباط الكبار من الحديث" (المصدر السابق نفسه، ص43).

في حادثة قصف القوات الإسرائيلية لمبنى تابع للأمم المتحدة رغم علمها بوجود مدنيين فيه، غطت الصحف الثلاث الحادثة في 172 مقالاً وتحليلاً صحافياً، فقط ثلاثة مقالات في كل جريدة من هذه المقالات انتقدت الحادثة. ومثلت المقالات الناقدة للعملية ما نسبته 27% فقط (46 مقالاً) فقط من أصل المواد المنشورة (Meyers: 2005, p10).

على مبدأ "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، عمد رؤساء التحرير في الصحف الكبرى الثلاث إلى زج الأصوات الناقدة للعمليات العسكرية إلى مواقع لا تطأها عين القارئ بسهولة، فالأولوية كانت لعناوين المعركة الصاخبة، أما الأصوات الناقدة ، فتم دفنها في الملاحق وفي سياق النص وليس في العناوين. هذه الطريقة في إدارة المعركة صحافياً لم تختلف من صحيفة لأخرى ، وكان هناك اتفاقاً ضمنياً على الطريقة التي يجري فيها تحرير الأخبار وطريقة نشرها. الصحف العبرية الثلاث من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تصرف بنفس الطريقة، وأعطت المساحة الأكبر في التغطية للحرب وأوزارها ومناصريها، ودفعت بالآراء والتحليلات الناقدة إلى الملاحق أو في

الصفحات الداخلية للصحف بعيداً عن أعين القارئ. ذلك كله على الرغم من شح الأصوات الناقدة في تلك الفترة. حتى النقد الذي سمح به رؤساء تحرير الصحف الكبرى الثلاث لم يظهر له عنوان ناقد واضح، بل جاء في سياق النص الذي حمل عنواناً مخالفاً للمضمون ومؤيداً للمعركة بشكل كبير. ربما تكون الرسالة المقصودة من ذلك التضليل البصري والذهني للقارئ والمتابع للصحافة الإسرائيلية هو الإيحاء للقارئ أن الكل في صالح المعركة ولا يوجد من ينتقد الحرب وأهدافها، وبالتالي قد يتلشى البعض الوصول إلى مضمون المقال الذي يقع فيه النقد.

مثال على هذا التضليل المتعمد للقارئ تعامل صحيفة هآرتس مع نقد عدد من الوزراء وأعضاء الكنيست للتغيير المستمر في أهداف الحرب، حيث أخفت الصحيفة هذا النقد من قبل الوزراء في سياق مقال جاء عنوانه مخالفاً للمضمون (المصدر السابق نفسه، ص 46):

هآرتس 2006/07/23:

حرب في الشمال

الجيش يوسع عملياته في جنوب لبنان (الصفحة الرئيسية)

انتقادات في الكنيست والحكومة على توسيع الحرب:

لم يتحدثوا معنا عن عمليات برية في المداولات (تتمة الخبر في الصفحة 6)

جاء في سياق الخبر أعلاه تصريح صحافي لعضو الكنيست داني ياتوم يقول فيه "أريد تقارير واضحة وغير ضبابية عن الهدف من وجود قواتنا البرية في لبنان. هل هناك قرار بتوسيع رقعة العملية البرية. أنا أعارض استدعاء قوات كبيرة، لم يتحدث أحد عن هذا حتى الآن، أريد أن أعرف، يجب أن تبقى أعيننا مفتوحة على الأحداث".

هذه التساؤلات والاعتراضات من قبل الساسة وصناع القرار لم تجد من يرصدها من الصحف الإسرائيلية الثلاث، وأشارت إليها على استحياء دون إخضاعها للتحليل. الأمر لا ينطبق على تصريحات الساسة وصناع القرار فقط، بل على الأداء الفعلي للحكومة وقراراتها قبل وأثناء المعركة. في بداية المعركة، استبعد كافة الوزراء وقادة الجيش إمكانية الحديث مستقبلاً عن أي وجود لقوات دولية على الشريط الحدودي بين إسرائيل وحزب الله، إلا أنه في أواسط الحرب تغير هذا الهدف وصدر أكثر من تصريح لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، أشار فيها إلى ضرورة وجود قوات دولية على الشريط الحدودي مع لبنان، بل ووضع شروطاً لما يجب أن تكون

عليه هذه القوات بأن تكون ذات خلفية قتالية كبيرة، وأن تتشكل من دول أوروبا والدول العربية، وقادرة على ضبط الأوضاع على الحدود لا أن تكون قوة رمزية (المصدر السابق نفسه، ص48).

الانتقادات التي وجهتها الصحافة الإسرائيلية في المعركة للحكومة والجيش لم تأت على شكل تحليل إخباري، وإنما جاءت الانتقادات كلها في صفحة الآراء ولم تعبر عن رأي الصحيفة أو أسرة التحرير، بل تم إظهار هذه الانتقادات على أنها جهد فردي ورؤية كاتب المقال وحده.

ظهر أول نقد جماعي من قبل صحيفة وأسرة التحرير فيها من قبل هآرتس في 14 أغسطس/ آب، أي بعد انتهاء المعركة ومرور 32 يومًا على بدايتها. حيث وضعت الجريدة شكلاً تفصيلياً لكيفية تحول الأهداف العسكرية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية وقيادة الجيش من اليوم الأول للمعركة وصولاً إلى اليوم الأخير منها، وجاء على النحو التالي (المصدر السابق نفسه، ص50-51):

التاريخ	الأهداف
2006/07/12	رئيس الوزراء: إسرائيل سترد بطريقة تسبب الألم لمن بدأ بتوجيه الضربات لنا، وتحملهم المسؤولية عن مهاجمتنا مصادر سياسية: الهدف من هذه العمليات هو أن يدفع المخطئ الثمن وتغيير قواعد اللعبة وزير الدفاع: العملية ستنتهي بعد أن نقنع حزب الله هناك أن ما اقترفوه تجاهنا سيكلفهم الكثير ويجعلهم يعضون أصابع الندم
2006/07/13	مصادر سياسية: إسرائيل ستطالب بإبعاد مواقع حزب الله عن الحدود وإقامة حزام أمني على الجانب اللبناني من الحدود شرطاً لأي وقف لإطلاق النار على الحدود الشمالية. الهدف من العملية هو تغيير توازن القوى بين إسرائيل وحزب الله وتطبيق القرار 1559 والإفراج عن الجنود المخطوفين
2006/07/17	أولمرت: سنقاتل حتى عودة الجنود المخطوفين، ولوقف كامل لإطلاق النار، نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان، وإزاحة حزب الله عن الجنوب تطبيقاً للقرار 1559. إسرائيل لن توافق أن تعيش في ظل تهديد الصواريخ مصادر سياسية: إسرائيل ستطالب بنزع سلاح لوقف مسلسل إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان

2006/07/19	الحكومة تحدد تصفية رموز حزب الله كأحد أهداف العملية في لبنان. أهداف أخرى للعملية وفق قرار الحكومة: استعادة الجنود المخطوفين، وقف إطلاق الصواريخ وإبعاد تهديدها من بين الحلول السياسية للوضع: تنفيذ كامل للقرار 1559 ونزع سلاح الميليشيات
2006/07/25	أولمرت: يجب أن تستند أي ترتيبات على بيان الدول الثماني الكبرى وتنفيذ كامل للقرار 1559 بما يشمل إدخال قوات دولية
2006/07/31	أولمرت: سننهي هذه الحرب بعد أن ينتهي تهديد الجنود. لن نحافظ على رباطة جأشنا فيما يتعلق بإمداد حزب الله بالسلاح والسماح له بإعادة بناء قدراته العسكرية. إسرائيل معنية بتواجد دولي فاعل على الحدود مع لبنان وعلى الحدود بين لبنان وسوريا، عندها فقط يمكن تطبيق وقف إطلاق النار
2006/08/01	أولمرت: منذ اليوم الأول للمعركة لم نقدم أية وعود عن وقف تهديد الصواريخ ومداهها عن إسرائيل
2006/08/03	وزير الدفاع عمير بيرتس يؤيد بشدة توسيع العملية العسكرية حتى شمال الليطاني لوقف تهديد صواريخ حزب الله قصيرة المدى لإسرائيل
2006/08/08	أولمرت: الهدف الرئيس من العملية هو تقليل قدرة حزب الله على إطلاق صواريخ الكاتيوشا على سكان إسرائيل. لقد وضعنا انتشار الجيش اللبناني في الجنوب من ضمن أولوياتنا الرئيسية. عودة الجنود المخطوفين غير المشروط هو أحد المطالب المركزية لنا في هذه المعركة
2006/08/09	قرارات المجلس الأمني المصغر: استمرار الجهود للوصول إلى ترتيبات سياسية من أجل عودة الجنود المختطفين غير المشروطة. الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ على إسرائيل والأهداف الإسرائيلية، التطبيق الفوري والكامل للقرار 1559، نشر عدد كاف من القوات الدولية بالإضافة إلى الجيش اللبناني على طول الخط الأزرق، ومنع حزب الله من استعادة قدراته العسكرية

بدأت الصورة البراقة التي رسمتها الصحافة الإسرائيلية في بداية الحرب على لبنان لرئيس الحكومة إيهود أولمرت ووزير الدفاع عمير بيرتس تتلاشى مع استمرار فشل الجيش في تحقيق انتصارات مدوية. فقد جرى تصويرهم في بداية الحرب على أنهم جنرالا حرب مخضرمان على الرغم من الخلفيات المدنية السياسية التي جاها منها. فالأول كان رئيس بلدية القدس قبل أن

يخوض معترك العمل السياسي في حكومة أرئيل شارون كنائب رئيس الوزراء، والثاني حصل على منصب وزير الدفاع بعد سنوات كبيرة من العمل داخل اتحاد عمال إسرائيل. بدأت الصحافة الإسرائيلية التطرق إلى غياب خبرة رئيس الوزراء ووزير الدفاع العسكرية بعد مرور وقت طويل على المعركة، كما بدأت في رصد الأصوات الناقدة لأداء رئيس الحكومة ووزير الدفاع من داخل المؤسسة العسكرية وهيئة الأركان للجيش الإسرائيلي، وهو ما لم يحدث في بداية الحرب. ليس فقط من قبل الصحف التي جرى تصنيفها على أنها صحف يسارية التوجه مثل صحيفة هآرتس، بل أيضاً من الصحف التي أخذت على عاتقها مسؤولية توفير الدعم المطلق للحكومة الإسرائيلية والجيش على اعتبار أنهم في مهمة وطنية ويجب عدم توجيه الانتقادات لهم مثل يديعوت أحرنوت ومعاريف.

في الثلث الأول من شهر أغسطس/ آب، بدأت مطالب المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن الدولي بطرح أفكار سياسية تهدف إلى وقف متبادل لإطلاق النار، وفيه أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1701، حيث دعا فيه الحكومة اللبنانية للعمل على نشر قوات الجيش اللبناني على الحدود، والحكومة الإسرائيلية لسحب جميع قواتها من الأراضي اللبنانية فور بدء انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني (موقع مجلس الأمن الدولي: تاريخ الزيارة 2010/06/09).

جاء هذا القرار في الوقت الذي حاول الجيش الإسرائيلي فيه تحقيق نصر مدوّ بأي ثمن، يليه وقف إطلاق نار تقررته إسرائيل من جانبها. إلا أن الظروف الميدانية للحرب لم تتح للجيش الإسرائيلي الوصول إلى هذا النصر المنشود.

شأنها شأن أي معركة جرت في السابق، هناك أهداف ونتائج مرجوة من الحروب التي تخوضها الدول وكذلك إسرائيل. إلا أن النتائج التي خلصت إليها الحرب مع حزب الله تدل على أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة من الحرب والنتائج لم تصل إلى المستوى المطلوب مقارنة بالقوة الكبيرة المستخدمة من قبل إسرائيل وكذلك حجم الخسائر التي تلقتها في الحرب. إن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على نتائج حرب وتحديد الأطراف الرابحة والأطراف الخاسرة تتمثل في ثلاث نقاط رئيسية وهي: قرار خوض المعركة، نتائج استراتيجية، انتصار ساحق لطرف على الآخر (Dr. Kober: w.d, p5).

بالنظر إلى النقاط الثلاث أعلاه والتدقيق فيها، نجد أن قرار خوض المعركة لم يكن مبادرة من قبل إسرائيل وإنما تم استدراجها إليه والقرار بخوض المعركة جاء كرد فعل على اختطاف الجنود

الإسرائيليين من قبل حزب الله، وهذا بالطبع يؤثر على أداء الجيش للمعركة نتيجة لعدم استعداده وغياب عنصر مفاجأة الآخر. وفيما يتعلق بالنتائج الاستراتيجية، فالمقصود منها إخضاع الطرف الآخر في المعركة وحرمانه من إمكانية شن هجمات مستقبلية على المنتصر، وهذا أيضاً لم يتحقق، كون الطرف الآخر للمعركة لم يخسر قدرته على شن هجمات مستقبلية. وأخيراً الانتصار وأحد شروطه هو تحقيق جبهة من جبهات الحرب للأهداف العسكرية والسياسية التي وضعتها قبل اتخاذ قرار الحرب، وهو ما لم يتحقق مع إسرائيل بالنظر إلى الأهداف التي وضعتها في بداية الحرب "تدمير حزب الله، ووقف إطلاق الصواريخ، وتدمير مخزون حزب الله من الصواريخ، واستعادة الجنود المخطوفين لدى حزب الله" (المصدر السابق نفسه، ص6).

هذه الإشكالية التي وجدت إسرائيل فيها نفسها خلقت شعوراً عاماً بالفشل في تحقيق أي إنجاز يمكن أن يقدمه الجيش للشعب والإعلام، وبدأت الأصوات الناقدة تخرج من داخل المؤسسة العسكرية للمرة الأولى على صفحات الجرائد تجاه الحكومة ورئاسة الأركان. لم يكن الأمر مقتصرًا على الصحف يسارية التوجه فقط، وإنما انتقل إلى الصحف الراديكالية المؤيدة للمعركة مثل ידיعوت أحرنوت ومعاريف. أبرز هذه الانتقادات ما ظهر في صحيفة هآرتس يوم 2006/08/11 تحت عنوان:

اتفاق على وقف إطلاق النار يلوح في الأفق
هيئة الأركان: وقف إطلاق النار خطأ كبير
مسؤولون أمنيون: أولمرت منع تحقيق إنجاز

إلا أن الصحيفة وفي اليوم نفسه، أبرزت الخلاف الحاد بين قيادة الجيش والحكومة وكيف أن الحكومة منعت الجيش من تحقيق النصر المدوي الذي يصبو إليه، حيث جاء في مقال آفي اسخاروف وعاموس هارثيل ما مفاده أن الجيش يبحث عن صورة النصر التي يريد الخروج بها من المعركة، بيد أن هذه الصورة لم تتحقق حتى الآن، ربما تكون الصورة التي سيخرج بها الجيش هي أننا حققنا انتصارات على الأرض وكان يمكننا النيل من حزب الله لولا تدخل القيادة السياسية. خرجت ידיعوت أحرنوت في ذات السياق على قرائها في 2006/08/11 بعناوين ناقدة تحمل في طياتها الشعور المتنامي بالفشل في أوساط قيادة الجيش والجنود في الميدان. أبرز هذه العناوين (تقرير كيشف: 2007، ص61):

الجنود غاضبون: الحكومة تتردد ونحن نموت

جنود الاحتياط في لبنان ليديعوت: قرار الحكومة بتجميد العمليات يضر بنا في الميدان

الضباط لا يعرفون ماذا يفعلون

لا أحد يعرف إلى أين نحن ذاهبون، وحزب الله يمطرنا بالصواريخ

نحن جالسون هنا مثل البط

هذه العناوين الصاخبة والغاضبة والناقدة التي تم تجاهلها على مدار أيام الحرب، أصبحت تحتل المساحات البارزة في الصحف الإسرائيلية وتزايدت وتيرتها بشكل يعبر عن مجريات الحرب وواقعها في الميدان، فعدد القتلى الإسرائيليين يتزايد، وحزب الله ما زال حزب الله، والصواريخ تمطر إسرائيل، والجنود في يد حزب الله، ووقف إطلاق نار يلوح في الأفق (المصدر السابق نفسه ص60).

استمرت صحيفة ידיعوت أحرنوت في إبراز الخلاف على المعركة وسيرها بين قيادة الجيش والحكومة، وأبرزت هذا الخلاف المتصاعد بين الجانبين على صدر صفحتها الأولى في 2006/08/13:

فقدنا وقتاً ثميناً بسبب تأخير العملية البرية

انتقادات في جيش الدفاع

هذا التحول الواضح في تغطية الصحف الإسرائيلية للمعركة مع حزب الله، بات يظهر في وضوح على صفحاتها، فبعد أن اتبعت الصحف الثلاث إخفاء الأصوات الناقدة في الملاحق والأماكن الهامشية على صفحاتها، أصبحت الأصوات الناقدة تنصدر عناوين الصحف الرئيسية، وجرى وضع الأصوات المؤيدة للحكومة ممثلة في رئيس الحكومة ووزير الدفاع شيئاً فشيئاً إلى الصفحات الداخلية للصحيفة.

صحيفة ידיعوت أحرنوت انحازت إلى صف الجيش الإسرائيلي في مقابل الحكومة وأبرزت الأصوات الناقدة للحكومة من داخل الجيش وأعطتها المساحة الأكبر. بينما الأصوات المؤيدة للحكومة جرى دفعها إلى الصفحات الداخلية للصحيفة حفاظاً على النهج القائم بتوفير الدعم لجنود الجيش الإسرائيلي. في 2006/08/11 وبعد إبراز العناوين السالف ذكرها، رصدت الصحيفة على لسان مستشاري في مكتب أولمرت ما يلي:

وحده البطل الذي يصادق على عملية برية كالتى اقترحها الجيش وحده البطل الذي بإمكانه مواجهة هذا العدد من الجنرالات

هذا العنوان لم يكن على الصفحات الأولى للصحيفة، بل جرى دفعه إلى الصفحة السادسة من الصحيفة، واحتلت الأصوات الناقدة والخلافات بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية المكانة الأبرز في التغطية.

في الأيام الأخيرة للحرب، بدأت الصحافة الإسرائيلية تصاب بالإحباط نتيجة للفشل المتصاعد في لبنان (المصدر السابق نفسه، ص 69). هذا الإحباط كان نتيجة مباشرة للخسائر المأساوية في ميدان المعركة، واستمرار خطف الجنود، والإصابة المباشرة للبارجة الحربية الإسرائيلية أمام السواحل اللبنانية، ومقتل عدد كبير من الجنود في المواجهات المباشرة مع مقاتلي حزب الله. كل هذا جرت تغطيته بشكل لا يقدم اعترافاً على عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق إنجازات موضوعية أو نصر كبير، رغم الاحساس الذي بدأ يتنامى في أوساط الصحافة الإسرائيلية والإعلام بالترهل الكبير الذي أصاب الجيش الإسرائيلي وتعبيره عن قدراته بشكل أقل بكثير مما هو متوقع من الصحافة (المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها).

نتيجة لهذا الإحباط، سمح رؤساء تحرير الصحف خلال الحرب على لبنان بمساحة أكبر للأصوات الناقدة للجيش الإسرائيلي. لكن هذا النقد لم يكن النقد المعارض للحرب، بل النقد الداعي الجيش الإسرائيلي إلى استخدام قوة أكبر والتصرف برشاقة عسكرية أكبر. هذا النوع من النقد يؤيد جيش الدفاع ويعزز منطقه في الذهاب إلى الحرب ويؤكد عليه (Meyers: 2005, p18).

مع تزايد موجات النقد، بدأت الصحافة الإسرائيلية البحث عن كبش فداء يتحمل مسؤولية الفشل في تحقيق أي إنجاز تفخر به الصحافة وتحتفل به على صفحاتها. انتقدت الصحف الرئيسية الثلاث الحكومة الإسرائيلية ممثلة برئيس الوزراء ووزير الدفاع بشدة، كما نال رئيس الأركان الجنرال دان حلوتس نصيبه من النقد، بينما تطرق قلة للجيش الإسرائيلي وقادة الجيش. ذلك كله على الرغم من معارضة وزراء الحكومة لشن عملية برية داخل الأراضي اللبنانية بمن فيهم رئيس الوزراء الذي اضطر أن يصادق على عملية برية في جنوب لبنان.

بعض المحللين مثل رفيف دراكر، المحلل بالقناة الإسرائيلية العاشرة وصف قرار أولمرت المصادقة على خطة الجيش للاجتياح البري لجنوب لبنان رغم معارضته الشخصية لهذه الخطة في 2006/08/14، بالقطار الذي غادر محطته وحاول أولمرت إيقافه بعد أن بدأ المسير، وهذا أصبح أمرًا مستحيلًا، فالجنود أخذوا مواقعهم الهجومية بالفعل.

في 2006/08/14، انتهت رسميًا الحرب الإسرائيلية على لبنان تطبيقًا لقرار الأمم المتحدة 1701 (موقع موسوعة ويكيبيديا، 2010/06/10)، وبدأ الوزراء واحدًا تلو الآخر التنصل من المسؤولية عن قرار شن الحرب بوجه عام وقرار شن العملية البرية الفاشلة بوجه خاص. هذه التصريحات المتملصة من قبل الوزراء في الحكومة الإسرائيلية تعكس مدى الضغوط التي مارسها الجيش على القيادة السياسية للمصادقة على شن العمليات البرية، كما تعكس كم القرارات التي صادقت عليها الحكومة رغم معارضتها خوفًا من بطش الجنرالات وتكليفهم الإعلامي بالقيادة السياسية. هذا كله لم يعطِ الصحافة الإسرائيلية الدوافع لإجراء تحقيقها الخاص في الأسباب التي أدت إلى هذا الفشل رغم أهميته، بل تجاهلته وقفزت مباشرة إلى النتائج (مكشف: 2007، ص63).

وهنا بدأت الصحافة الإسرائيلية تصعيد لهجتها ضد الحكومة ورصدت تغطية ناقدة كبيرة للحرب ولأداء رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان، وصورت جنود الجيش في الميدان والجيش بوجه عام ضحايا غياب بصيرة الحكومة وقلة خبرتها السياسية.

يتبين مما تم سرده في هذا الفصل أن الصحافة الإسرائيلية الناطقة بالعبرية توائم إيقاعاتها مع ما يجري من أحداث على الأرض، سواء كان ذلك من خلال تمجيد القيادة السياسية عند إحراز تقدم في الشؤون العسكرية في ميدان المعركة، أو من خلال التحول إلى النقد المباشر لتلك القيادة عند بروز الإخفاقات. خصوصًا في الوقت الذي تلتزم فيه الصحافة أثناء المعركة بالتجند التام لصالح الحكومة والجيش وقيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية أثناء المعركة.

وتدلل عناوين الصحف العبرية الصادرة في إسرائيل والتي تناولتها في هذا الفصل، بالإضافة إلى المقالات الصادرة عن الصحفيين والمراسلين وكتاب الرأي الإسرائيليين مدى الإحباط والصدمة التي يسببها أداء الجيش المتواضع في المعركة مع حزب الله، خصوصًا في الوقت الذي وفرت فيه الصحافة كل مقومات الأمان الإعلامي للجيش والحكومة واعتبار الصحافة نفسها وسيلة إعلامية خاصة يملكها الجيش والدولة هدفها طمأنة الجمهور وبث روح النصر في أوساطه.

كما تبين عدم حيادية الصحافة فيما يخص توجيه النقد عند حدوث الإخفاقات، فمعظم ما تم من انتقادات، جرى توجيهه بالأساس للقيادة السياسية للدولة وليس لقيادة الجيش، على الرغم من الحقيقة السائدة في أوساط الصحفيين أن القرارات الصادرة عن القيادة السياسية في إسرائيل تتشكل أساساً وفقاً لتقديرات الجيش والجانب الاستخباري ، إلا أن ذلك لا يغير من سياسة الصحافة العبرية تجاه الجيش، والتي نشأت مع قيام دولة إسرائيل.

1.4 رؤية الصحافة للمعركة

انتهت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 14 تموز 2006، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1701 القاضي بوقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق وانتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان معززاً بقوات دولية تحت مسمى قوات اليونيفيل. (Website of UN Security Council).

على الرغم من النصر السياسي الذي حققته إسرائيل بعد الحرب، إلا أنها قد فشلت في تحقيق أي من الأهداف العسكرية التي وضعتها لنفسها في بداية الحرب وتجلت مظاهر الفشل العسكري الإسرائيلي في عدة نقاط أبرزها:

- فشل المراهنة على شل قدرات حزب الله الهجومية من خلال الضربة الجوية العنيفة التي وجهتها إسرائيل لمواقع داخل لبنان، حيث صمد حزب الله واستوعب الضربة الأولى ولم يفقد توازنه.
- فشل إسرائيل في تصفية أي من رموز حزب الله، ما حافظ على روح معنوية مرتفعة لمقاتلي الحزب.
- فشل إسرائيل في إدارة المعركة إعلامياً وعسكرياً ونجح حزب الله في إدارة المعركة في هذه المجالات.
- عدم تأثر حزب الله من النواحي الاستخباراتية، واستطاع بعد مرور فترة على بدء الحرب توجيه ضربات عسكرية تتم عن قدرة استخباراتية كبيرة مثل استهداف البارجة الإسرائيلية "ساعر 5" أثناء وقوفها في المياه الإقليمية الدولية.
- لم يكشف الحزب عن كل ما لديه وواعم ردوده على الضربات الإسرائيلية، فكلما زاد عمق هجمات إسرائيل، زاد بالتالي عمق هجمات حزب الله داخل إسرائيل (نحاس: 2006، ص8).

عكست قرارات الحكومة الإسرائيلية مدى نفوذ وسيطرة القيادة العسكرية على القرار السياسي، فصدرت القرارات عن الحكومة الإسرائيلية دون فهم معمق للحسابات السياسية والإستراتيجية لها (المصدر السابق نفسه، ص 9). لم تكن هذه السيطرة وليفة قوة القيادة العسكرية فقط، وإنما ضعف القيادة السياسية الإسرائيلية وقلة خبرتها العسكرية. عزز من هذه الهيمنة والسيطرة على القيادة السياسية وسائل الإعلام الإسرائيلية، فمعظم المحللين والخبراء في النشرات الإخبارية وعلى صفحات الجرائد هم من النخبة العسكرية التي تميل إلى قرارات الجيش. لذلك، كان من الصعب على الحكومة مواجهة جنرالات الجيش والرأي العام المؤيد لاستراتيجيته وقراراته.

الجيش الإسرائيلي هو المسيطر على دولة إسرائيل بكافة مؤسساتها وفعاليتها وهو صاحب القرار الأول والأخير، ليس فقط في ظل وجود قادة من أصحاب الياقات البيضاء على رأس الحكومة الإسرائيلية، بل أيضاً لو كانت هذه القيادة من خلفية عسكرية وذات خبرة (ظاهر 2006، ص 37).

كما يمكن اعتبار توجيه اللوم من قبل الصحافة الإسرائيلية على الفشل العسكري في لبنان للحكومة أكثر منه للجيش هو دليل آخر على سيطرة الجيش على وسائل الإعلام. فلو تحقق النصر لكان المديح من نصيب الجيش الإسرائيلي وحده وستنتهي الصحافة على خطه، وأسلحته، وجاهزية جنود الاحتياط، وبراعة التكتيكات الحربية، واستراتيجيته في حماية إسرائيل ومواطنيها، ولن تطرق الصحافة مسألة خبرات الحكومة في إدارة المعركة أو شيء من هذا القبيل.

بيد أن الحرب الإسرائيلية على لبنان كسرت عددًا كبيرًا من المحرمات التي لم يجرؤ أحد على المساس بها منذ قيام دولة إسرائيل، أبرزها توجيه النقد للجيش على ندرته. فمعظم الكتابات الناقدة تناولت الحكومة الإسرائيلية في شخص إيهود أولمرت، وعمير بيرتس ومعهما رئيس هيئة الأركان الجنرال دان حلوتس أكثر من تناولها لقيادة الجيش الإسرائيلي، وقادة أذرعته. كيف لا، وقد تجندت الصحافة بشكل كبير إلى جانب الجيش من أجل الضغط على القيادة السياسية لاستمرار الحرب وتحقيق انتصار مدوٍ ولو جزئياً من أجل الحفاظ على كرامة الجيش أمام مواطنيه وحفظ رؤوس قاداته، وتصوير قرارات الحكومة بوقف إطلاق النار كاستجابة للضغوط السياسية والدبلوماسية (نحاس 2006، ص 10).

على الرغم من اعتراف الجيش الإسرائيلي بسخاء الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بخطه العسكرية وعملياته المنوي القيام بها في عمق الأراضي اللبنانية خلال فترة الحرب، ومصادقة

الحكومة على كافة الخطط العسكرية التي قدمها الجيش لها (فيشمان 2006، ص 96-97)، إلا أن حالة من التوتر بدأت بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار من قبل الحكومة الإسرائيلية، وبدأت سلسلة طويلة من تبادل الاتهامات بين المستويين السياسي والعسكري كخطوة استباقية من قبل الطرفين لتجنب المحاسبة وتحمل مسؤولية الفشل أمام لجان التحقيق (نحاس 2006، ص 10).

لم تعف موجة التوتر التي سادت بين المستويين السياسي والعسكري في أعقاب الحرب على لبنان، الجيش من اللوم، وخرجت الصحافة الإسرائيلية بعد المعركة، وليس أثناءها بمقالات تعدد أخطاء الجيش والأجهزة الأمنية والاستخباراتية وفشلهم في التصدي للمجهود المستمر من قبل حزب الله في حشد قوته لمواجهة مرتقبة مع الجيش الإسرائيلي. ويمكن اعتبار هذه الانتقادات الحادة للجيش كسابقة وإفراز مهم من مفرزات الحرب على لبنان. فظاهرة انتقاد الجيش آخذة بالتنامي عند الصحافة الإسرائيلية وإن كانت هناك بعض الشكوك حول جدوى هذه الانتقادات كونها تظهر بعد انقضاء الحدث. لم يعد الجيش تلك البقرة المقدسة وأصبح منذ الانتفاضة الثانية مجالاً للنقد الشكلي من قبل الصحافة الإسرائيلية (د. بيبي 2006، ص 87).

لكن يبقى السؤال: كيف يمكن للصحافة الإسرائيلية أن تنتقد الجيش والمؤسسة الأمنية في إسرائيل، فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا توجد بها أي هيئة برلمانية تمارس الرقابة على جهاز الأمن والجيش ولو من ناحية شكلية، حيث تعمل المؤسسة الأمنية بصورة ذاتية ومستقلة عن مؤسسات الدولة الأخرى دون مراقبة ما يحدث فيها ودون مراقبة آليات اتخاذ القرار فيها ومستنداته (شلت 2006، ص 19). هذا الأمر لم يعد قائماً على الأقل من ناحية الصحافة الإسرائيلية وإن كان هذا النقد يصدر عن الصحافة بعد انتهاء الأزمة وليس قبلها أو أثناءها.

2.4 تقييم الصحافة لأداء الجيش

خاضت الصحافة الإسرائيلية بعد الحرب على لبنان بشكل معمق في تحليل هيكل الجيش الإسرائيلي وكيفية اتخاذ القرارات فيه، واعتبرت أن الجيش استند إلى منطوق الهواة في عمليات اتخاذ القرار وطرق تنفيذه (راببوت 2006، ص 82). ليس فقط في الأمور العسكرية أثناء الحروب، بل في المسائل الاستراتيجية الخاصة بالجيش مثل إقرار الموازنات والتقليص في الموارد البشرية، والإصلاحات، وسن الخدمة. وضعت الصحافة الإسرائيلية بعد الحرب الجيش على طاولة التشريح وقارنت بين إخفاقاته في حرب تشرين 1973 وإخفاقاته في حروب أخرى، بدءاً من

إهمال التقارير الاستخبارية حول الصواريخ المضادة للدروع التي استخدمت من قبل حزب الله ضد المدرعات والدبابات الإسرائيلية وأوقعت خسائر فادحة في المعدات وخلفت عددًا كبيرًا من القتلى. كما سخرت الصحافة الإسرائيلية من القصور الاستخباري الكبير في المؤسسة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية وسوء تقديراتها حول الجاهزية الاستخباراتية لحزب الله، واستشهدت كثيرًا بمواقف عديدة أبرزها قصف حزب الله لمواقع إسرائيلية في شمال إسرائيل أثناء زيارة مسؤولين كبار لهذه المواقع على الرغم من كون هذه الزيارات سرية. بالإضافة إلى عمليات التجسس على الاتصالات العسكرية الإسرائيلية والعتور على مواد كثيرة في أحد مواقع حزب الله المخلاة حول قائد فرقة الجليل غال هيرش بشكل يتيح تأليف كتاب عن سيرته الذاتية (المصدر السابق نفسه، ص87).

كما سخرت الصحافة الإسرائيلية من نجاعة التدريبات التي خاضتها القوات النظامية وفق برنامجها قبل الحرب على لبنان واعتبرت فيها إهدارًا للموارد المالية للجيش وعدم القدرة على محاكاة واقع حزب الله القتالي، ذلك على الرغم من وجود معلومات استخباراتية هامة وموثقة بالصور حول مواقع حزب الله وخرائط للمواقع والخنادق الخاصة بالحزب، إلا أن هذه المعلومات جرى حجبها عن المعظم وتم تداولها في أطر ضيقة، ما بدد وقتًا كبيرًا في نقل هذه المعلومات إلى الجنود الميدانيين أثناء المعركة (أورن: 2006، ص72).

هذا بالإضافة إلى الانتقادات الكبيرة لعمليات تجنيد الجيش لقوات الاحتياط بشكل عشوائي وغير منظم، الأمر الذي انعكس على أداء القوات البرية في الميدان نتيجة لنقص الخبرات وغياب التدريب الجاد والممنهج، إلى جانب انشغال جنود الاحتياط بالقضايا اليومية مثل أعمالهم الخاصة، وحياتهم الأسرية (ريس: 2006، ص72). لقد أثر هذا الإهمال من جانب الجيش الإسرائيلي فيما يخص قوات الاحتياط وتأهيلهم على قدرة إسرائيل على الصمود وخوض حرب طويلة الأمد (لندسبرغ: 2006، ص65).

كما عبرت الصحافة الإسرائيلية عن قلقها من غياب العنصر الأبرز الذي طالما بحث الجمهور الإسرائيلي عنه في كل الحروب التي خاضتها إسرائيل وهو قوة الردع التي هي بمثابة الدرع الحامي لإسرائيل ومواطنيها من تسرب مشاعر لظالما طاردتهم لها علاقة بالوجود والسيطرة. رأت الصحافة الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي خسر كثيرًا فيما يتعلق بقوة الردع، فهو لم يستطع المحافظة على قوة الردع أمام حزب لا يتعدى عدد مقاتليه 1500 مقاتل حسب شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وبضعة آلاف حسب مصادر أخرى، بل خسر من رصيده الضئيل فيما يتعلق بخلق قوة ردع ليس فقط لحزب الله، بل أيضًا لدول مجاورة وأحزاب راديكالية مشابهة.

فإنجازات حزب الله لن تمحي من الذاكرة الجماعية للشعب الإسرائيلي، ولن تستطيع تحركات الجيش إصلاح الأضرار التي تسبب بها حزب الله والجيش الإسرائيلي على حد سواء (د. حسداي: 2006، ص34).

رأت الصحافة الإسرائيلية أن انهيار قوة الردع الإسرائيلية لن تعزز فقط من قدرات حزب الله العسكرية والمعنوية، بل أيضاً ستشجع دولاً أخرى وحركات جهادية على الانضمام إلى حرب وجود ضد دولة إسرائيل. وعلى هذا سيزترتب كسر إرادة الصمود لدى المواطن الإسرائيلي وتسرب اليأس والجزع إلى الجبهة الداخلية نتيجة لفقدان الثقة في الجيش الإسرائيلي وقدرته على القتال (بن يشاي: 2006، ص39-40).

رأت الصحافة أنه ومنذ حرب تشرين 1973 أو حرب يوم الغفران، لم يستطع الجيش الإسرائيلي المحافظة على مستوى قدرة الردع أمام خصومه، بدءاً من اجتياح بيروت 1982، وحرب الخليج الأولى 1990، وعمليات حزب الله المتقطعة منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000، والانتفاضة الثانية، وحرب لبنان الثانية (يفران: 2001، ص37).

بالإضافة إلى ذلك، رأَت الصحافة العبرية أن إسرائيل وقيادة الجيش لم تترك الثورة العسكرية التي طرأت على بيئة الخصم ومدى جاهزيته للمواجهة، واعتمدت كثيراً للصورة النمطية التي تشكلت عن الخصوم وبيئة تواجدهم وطريقة عملهم. حتى في الوقت الذي أدركت فيه القيادة العسكرية والاستخباراتية للجيش هذه التغييرات، لم تنجح في ترجمتها لصالحها أثناء إدارتها للمعركة في حرب لبنان الثانية (د. غوردون: 2006، ص46).

كما اعتبرت الصحافة الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي خاض المعركة في لبنان بجاهزية الأمم وليس حسب الواقع الموجود في الميدان الآن، وأنه تجب محاسبة الحكومات السابقة على إخفاقاتها في تجهيز الجيش لمثل هذه المواجهات ميدانياً واستخباراتياً (د. عميحي: 2006، ص61).

رأت الصحافة العبرية أن حرب لبنان الثانية اضطرت إسرائيل إلى اتخاذ منحي آخر كانت قد رفضته في السابق وهو التدخل الدولي فيما يخص قضايا الأمن. فمنذ قيام إسرائيل، تبنى الجيش الإسرائيلي مبدأ "سندافع عن أنفسنا بأنفسنا ولن نترك المجال للآخرين للتدخل في شؤوننا الأمنية وكيفية معالجتها" (بن و إدار: 2006، ص16).

وسخرت الصحافة الإسرائيلية من الإجراءات التي اتبعتها الجيش بعد انتهاء الحرب على لبنان، واعتبرت أن الجيش لم يتعلم من التجربة الفاشلة في لبنان واندفع قادته إلى إنكار الواقع المؤلم الذي تسببت فيه الحرب على لبنان. ففي الوقت الذي أراد فيه العامة معرفة ما جرى من إخفاقات في لبنان، منع الجيش الإسرائيلي قاداته من إجراء أي مقابلات صحافية، باستثناء مقابلة رئيس الأركان في فترة الأعياد مع يائير لبيد التي لم يتحدث فيها عن شيء (هوفمان: 2006، ص10). كما أمعن الجيش في حالة الإنكار التي انتابت قاداته وقام من فشلوا في الحرب بالإشراف على التحقيقات التي أجراها الجيش لاستخلاص العبر من الأداء العسكري الفاشل في لبنان (المصدر السابق نفسه، ص10).

سياسياً، وعقب انتهاء الحرب على لبنان، تفرغت الصحافة الإسرائيلية لتحليل أداء قادة الدولة أثناء وبعد المعركة، وركزت بشكل جلي على تصريحاتهم في تجمعات ومناسبات مختلفة، واعتبرت أن الحديث بلهجة المنتصر لا يعكس إلا ذهنية مضطربة لهؤلاء القادة، حيث إنها لا تقدر في الواقع النتائج المخيبة التي خرجت بها إسرائيل من تلك الحرب. واعتبرت الصحافة التصريحات الصادرة عن القادة السياسيين في إسرائيل بأنها لا تعبر عن الواقع على الأرض بقدر تعبيرها عن وجهة نظر حسن نصر الله على الطرف الآخر من المعركة (برنياع: 2006، ص 10).

وسخرت الصحافة الإسرائيلية من التصريحات الصادرة عن رئيس الحكومة إيهود أولمرت عن اختباء حسن نصر الله في ملاجئ الحزب تحت الأرض، وأنه أي أولمرت يتجول بحرية كبيرة في شمال إسرائيل. واعتبرت أن الحديث عن اختباء حسن نصر الله ولجونه إلى العمل السري ينم عن انتصار معنوي كبير لحسن نصر الله وأتباعه في الحزب، حيث لم تستطع إسرائيل النيل منه أو من قدرات الحزب العسكرية، بل خرج نصر الله من الحرب بمعنويات كبيرة وشعبية جارفة ليس فقط بين أتباعه ومننسيه بل أيضاً لدى العالم العربي بأسره (بنزيمان: 2006، ص 12).

3.4 إجراءات أسر التحرير ضد الصحفيين وشهادات الصحفيين

قبل الخوض في إجراءات أسر التحرير في الصحف الإسرائيلية ضد الأصوات الناقدة للحرب، من الضروري تسليط الضوء على بيئة وظروف عمل الصحفيين في إسرائيل حتى نتمكن من فهم مدى انسجام الصحفيين الإسرائيليين مع السياسة التحريرية للمؤسسات الإعلامية الإسرائيلية والتزامهم بالتعليمات الصادرة لهم من قبل أسر التحرير.

على الرغم من الانتقادات الكبيرة التي توجه إلى الصحفيين الإسرائيليين حول انسياقهم خلف رؤساء التحرير طوعاً، إلا أن النظر إلى الواقع الذي يعيشه الصحفيون ربما يبرر هذا الانسياق خلف رؤساء التحرير وخنوعهم لهم. يرجع ذلك إلى أسباب عديدة أهمها شعور الصحفيين بعدم الأمان الوظيفي، وتعرضهم الدائم للضغوط من قبل رؤسائهم من أجل التجاوب مع التوقعات المرجوة من الصحيفة بأي ثمن، وغياب الشعور بالكرامة، والتعرض للملاحقة والمظاهر العدائية من جانب الجمهور (شلت: 2005، ص 10).

هناك شعور عام لدى الصحفيين في إسرائيل بأنه يجري تضيق الخناق على الصحفيين وحررياتهم لصالح صوت الإجماع، كما أن الصحف التي يعملون بها لا تحميهم من عريضة وبطش السياسيين فيما يتعلق بالقدرة على العمل المهني الحر (تسرفاتي وليفيو: 2005، ص 30). هذه العوامل جعلت الصحافة التي من المفترض أن تدافع عن مصالح القطاعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي غير قادرة على الدفاع عن مصالحها وحقوقها المهنية ووقعت رهينة في أيدي المشغل. بالإضافة إلى أن تآكل أجور الصحفيين سلبهم القدرة على المواجهة مع أصحاب المصالح والرأسماليين وفضلوا البقاء على علاقة جيدة معهم، ربما يضطرون إلى طلب العمل منهم مستقبلاً (شلت: 2005، ص 11).

كما أن ازدياد أعداد الصحفيين العاملين في المجال الإعلامي أضر بمستوى الأمان الوظيفي وسلم الأجور الخاص بالصحفيين نتيجة لوجود استعداد دائم لدى البعض بالعمل لدى الصحف بأجور أقل وبظروف عمل متردية نتيجة للحاجة الماسة إلى العمل. هذا التدافع من قبل الصحفيين غير المقيدين بعقود عمل (Free Lancers) جعل الصحف الكبرى وشركات الإعلام المتخصصة تعتمد عليهم بشكل أكبر، حيث لا يكون للصحيفة تجاههم التزامات كبيرة كتلك التي يشترطها قانون العمل الإسرائيلي من مخصصات تقاعد، وتأمين صحي، وحد أدنى للأجور، وما إلى ذلك.

ظروف العمل هذه التي يعمل فيها الصحفيون الإسرائيليون وضعت عليهم قيوداً خلال تغطيتهم للشؤون الحياتية اليومية وطريقة تقديمهم للأمر، وهو ما ينسحب على الشأن الأمني والعسكري الذي تختلف فيه ظروف وسياسة العمل حتى بالنسبة إلى الصحفيين المخضرمين والبارزين. ففي هذين الأمرين بالتحديد، يصبح الواقع مختلفاً حيث تتبع الصحف سياسة "نحن" و"هم"، و"إسرائيل" و"الأعداء"، و"البقاء" أو "الفناء"، وكل ما يتساق مع هذه المبررات في التغطية الصحافية المناهزة لصالح المعركة، وتصبح تصريحات الجيش في صيغة "يؤكد الجيش" و"يقول الجيش"، وعندما تتعلق الرواية بالطرف الآخر من المعركة تستبدل هذه العبارات بأخرى مثل "يدعي الفلسطينيون" (مندل: 2007، ص2).

ويرجع غياب الصحافة التحقيقية في إسرائيل إلى استمرار الظروف التي نشأت فيها الدولة وتجنّد كل قطاعات الدولة لمشروع قيام الدولة والانحياز إلى جانب الحركة الصهيونية، ووسائل الإعلام جزء أصيل من هذه القطاعات للدور الكبير الذي لعبته خلال فترة قيام الدولة وبعدها لصالح المشروع الصهيوني ومشروع قيام دولة إسرائيل. فإسرائيل دخلت الحروب واحدة تلو الأخرى، وفي كل مرة جرى تصوير الحرب على أنها حرب مصيرية تمس وجودية الشعب اليهودي على أرض إسرائيل ومستقبله، وجرى تحديد أولويات العمل الصحفي من قبل الساسة الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية تحديد الأولويات والمصلحة العامة للمجتمع. لعل هذا الأمر ينجلي بوضوح في حوار أجراه رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها دافيد بن غوريون مع الصحفيين في العام 1953 حدد فيه دور الصحافة قائلاً "عليكم أن تعرفوا كيف يجب أن تنموا لدى الشعب الخصال والصفات المطلوبة لزيادة وتعزيز قدرة العمل ومردوده، ولإنعاش التصدير والاقتصاد، والارتقاء بمستوى الثقافة والقدرة لدى أبناء الشبيبة، وتدعيم قدرة وبأس وولاء الجيش الإسرائيلي. إنكم إذا ما قمتم بذلك، فستؤدون الرسالة والغاية المخلصة لإسرائيل وللشعب اليهودي بأسره (بييري: 2004، ص84).

يتضح من أقوال دافيد بن غوريون للصحفيين كم التوقعات الكبيرة من قبل الصحفيين من الصحافة الإسرائيلية في تلك الفترة، حيث يرى الساسة في إسرائيل أن أحد أبرز أدوار الصحافة الإسرائيلية يكمن في تربية وتأهيل المجتمع وفق الاحتياجات التي يقررها الساسة والظروف التي تمر بها الدولة. مع مرور الوقت لم تتغير هذه التوقعات من قبل السياسيين، كما أن الصحافة نفسها لم تر أن هذه الظروف تغيرت واعتبرت أنه في حالة الحرب يجب أن يكون الجميع في

صالح المعركة والمشروع الوجودي لإسرائيل، بل وذهب البعض إلى اعتبار الأصوات الناقدة للجيش الإسرائيلي أو الساسة خارجة عن الإجماع الوطني.

تعبّر عن هذا الدور الذي يراه دافيد بن غوريون في خمسينيات القرن الماضي رسالة نائب مدير عام التسويق في صحيفة معاريف للصحافيين خلال فترة الحرب الثانية على لبنان والتي جاء فيها: أثبتت "معاريف" مجددًا على مدار أيام حرب لبنان الثانية، أنها الصحيفة الأكثر وطنية من بين الصحف الثلاث الكبرى. وعلى عكس "يديعوت أحرنوت" و"هآرتس" اللتين تصرفتا أثناء الحرب كما في سائر أيام العام، ولم تبلورا خطأً تحريريًا واضحًا، فإن "معاريف" واصلت القيام بما قامت به بهامة مرفوعة أيضًا في الأيام العصبية من حملة "السور الواقى" (عملية جنين واجتياح مدن الضفة الغربية في آذار 2002) وفي فترة "الانفصال" (عن قطاع غزة)، وهو دعم الجيش والوقوف الصلب إلى جانب الدولة ولجم النقد ما دامت الحرب مستمرة.. حتى عندما كانت في حوزتنا مواد إشكالية تتعلق بإدارة القتال - مثل الأوضاع في مخازن السلاح والذخيرة، والتعيينات الإشكالية في قيادة الجبهة الشمالية والنقاشات المربكة بين كبار القادة العسكريين والشكاوى التي تمس شغاف القلب لجنود الاحتياط الذين خرجوا إلى المعركة مع تجهيزات جزئية وبالية - فقد ضبطنا أنفسنا، وبمفهوم معين، يمكن القول إننا خنا مهمتنا الصحافية، لكننا فعلنا ذلك لأننا أخذنا في الحسبان الاعتبار الوطني، وقررنا أن نكون في حالة وقوع حرب، وبالقطع حرب لا نتقدم كما ينبغي وتعتريها التشويشات، جزءًا من الدولة. من الجائز بل ومن الضروري أن نرجى الخلاف والنقد، ولا داعي لأن نخجل أو أن نعتذر على كوننا مؤيدين للجيش والحكومة ونوفر لهما الغطاء" (تقرير كيشف: 2007، ص5).

لم تقل الصحافة الإسرائيلية من التوقعات منها واعتبرت المعركة في لبنان معركتها الخاصة وروجت للأهداف التي صرحت بها الحكومة وقيادة الجيش واعتبرتها واجبة النفاذ. كما أن الصحافة الإسرائيلية لم تسلط الضوء على الجوانب المعتمدة من المعركة واقتصر تقديمها على كل ما يسلط الجيش الضوء عليه فقط. بحسب ما صرحت به الإعلامية عنات سراغوستي التي رأت أن الصحافة الإسرائيلية تبنت الخطاب الحربي ولم تكثر لجوانب أخرى مثل الأزمة في الجبهة الداخلية ومعاناة المدنيين اللبنانيين على الجانب الآخر للمعركة (المصدر السابق نفسه، الصفحة نفسها).

عكيفا الدار، مراسل صحيفة هآرتس للشؤون العسكرية رأى أن الإعلام الإسرائيلي مارس الرياء بشكل كبير قبل الحرب وأثناءها من خلال تجاهله لهشاشة الجبهة الداخلية وعدم اكترائه بالأمر وتسلط الضوء على الجانب العسكري من المعركة والترويج للأهداف التي وضعتها القيادتان السياسية والعسكرية، على الرغم من احتواء تقرير مراقب الدولة لهذه الملاحظات حول الجبهة

الداخلية ومدى جاهزيتها حال وقوع الحرب في تقريره بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في العام 2000 (المصدر السابق نفسه، ص1).

فيما يخص الإجراءات التي اتخذها رؤساء تحرير الصحف، فتعد واقعة طرد صحيفة ידיعوت أحرنون للمراسلة ياعيل غفرتس على خلفية قيامها بالاعتراض على قيام الجيش الإسرائيلي بشن عملية عسكرية برية غير مسؤولة في لبنان في مقال نشرته في الصحيفة بعنوان "المخطوفون في البرج" في 2006/08/09 هي الأبرز في هذا السياق، بينما اكتفى البعض بالعمل على إخفاء الأصوات الناقدة من على صفحاتها أو وضعها في مكان أقل بروزاً في داخل الصحيفة. بالإضافة إلى شهادات أخرى ظهرت على استحياء لكن تم التكتّم عليها احتراماً لرغبات الصحافيين أنفسهم خوفاً من بطش رؤسائهم أو حفاظاً على الوظيفة التي توفرها الصحيفة لهم.

يتضح مما سبق، أن أداء الصحافة الإسرائيلية تحكمه ظروف وحيثيات مختلفة تبدأ من اعتبار الصحافيين أنفسهم نشطاء بالفطرة في المشروع الصهيوني ويقع على عاتقهم جزء من مسؤولية تحقيق المشروع لأهدافه (Leibes: 1997, p2).

كما تلعب الظروف الاقتصادية وتدني مستويات الأجور بالنسبة للصحافيين، وتردي ظروف العمل وتراجعها لصالح المؤسسات الإعلامية دوراً مهماً في انضباط الصحافيين والتزامهم بالسياسات التحريرية التي ترسمها المؤسسة جهة العمل.

كما يتضح أن رؤية الصحافيين للدور المنوط بالصحافة أن تلعبه من الناحية التنويرية والتثقيفية وأن تكون عين المجتمع على الحقيقة محل فحص. ويظهر هذا بوضوح في اعتبار الصحافة الإسرائيلية نفسها في ذات المعسكر الذي يمثله الجيش واعتبار كل المواجهات التي تخوضها إسرائيل مواجهات وجودية وتتعلق بمصير الشعب اليهودي على أرض إسرائيل. من جهة أخرى يعتبر البعض أن عدم ذكر تجاوزات الجيش الإسرائيلي تجاه الآخر يساعد في الحفاظ على مكانة إسرائيل الدولية وهو الدور المنوط بوزارة الخارجية وليس المؤسسات الإعلامية العاملة في إسرائيل.

4.4 الخلاصة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة عمل الصحافة الإسرائيلية في وقت الحروب من خلال تسليط الضوء على الظروف التي نشأت فيها الصحافة الإسرائيلية وطبيعة عملها التي لم تتغير على الرغم من مرور وقت طويل على القوانين التي تنظم عمل الصحافة الإسرائيلية ووسائل الإعلام الإسرائيلية. وأظهرت الدراسة أن السبب وراء عدم تغيير القوانين المنظمة لعمل الصحافة يرجع إلى سببين رئيسيين هما: عدم تغيير الظروف التي تمر بها إسرائيل على المستوى الأمني، وعدم وجود رغبة حقيقية لدى وسائل الإعلام في التخلص من سطوة الرقابة وهيمنتها التي رافقت الصحافة الإسرائيلية بعيد قيام دولة إسرائيل.

أبرزت الدراسة أن التعددية في وسائل الإعلام لا تعكس تعددية في مضامين ما يتم تقديمه للجمهور، وأن هذه التعددية لم تساعد الأصوات الضعيفة على الوصول إلى الحيز الإعلامي في الوقت الذي ترغبه، وإنما تجري السيطرة على وقت وطريقة دخول هذه الأصوات إلى هذا الحيز. بالإضافة إلى أن هذه التعددية لا تقدم اختلافاً جوهرياً للمتلقي نتيجة لوجود المالكين أنفسهم والنخب الاقتصادية نفسها على رأس وسائل الإعلام تلك باختلاف أشكالها ومسمياتها. كما أن هذه التعددية تتسجم كثيراً مع نظرية ترتيب الأولويات وعند تطبيقها على النموذج الإسرائيلي يتضح أن هذه التعددية الإعلامية الكبيرة لا تعكس جدلاً واضحاً في القضايا المختلفة، بل تؤكد أحياناً أن النخب المالكة والسيطرة على وسائل الإعلام هي من يقوم بتحديد مركزية وألوية قضايا بعينها دون سواها. فتأتي قضايا الأمن والتهديد الإيراني والوضع الفلسطيني والساحة اللبنانية والصراع مع سوريا على رأس هذه الأولويات، بينما يتم دفع قضايا أقل أهمية من وجهة نظر هذه النخب إلى أسفل سلم الأولويات هذا. هذا الاتفاق الضمني بين أقطاب العمل الإعلامي المالك، ومصدر الخبر (المؤسسة الأمنية)، والصحافي، والجمهور، أسقط نتائجه على أداء الصحافيين الإسرائيليين وعلى علاقتهم بالمؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

عملت الدراسة، ومن خلال تبني منهج تحليل المضمون، على دراسة آلية التغطية الصحافية للحروب الإسرائيلية وتبني حرب لبنان الثانية نموذجاً للدراسة، وخلصت إلى أن آلية عمل الصحف الإسرائيلية خلال الفترة المذكورة تدل على أن الصحافة الإسرائيلية جزء من المعركة، جنباً إلى جنب مع المستويين الأمني والسياسي، وذلك من خلال الترويج للمعركة والأهداف التي وضعها المستويان العسكري والسياسي. كما تظهر الدراسة التحول في نمط السلوك المهني الذي تنتهجه الصحافة عند فشل الجيش في تحقيق انتصار مدوّ تنشده وسائل الإعلام وتروج له في

أوساط المجتمع الإسرائيلي، وتشعر فيه بالتعويض عن تسخير كافة إمكاناتها لصالح المؤسسة الأمنية في وقت الحرب.

أبرز الاستنتاجات المركزية التي توصلت إليها الدراسة، أن الدور الذي قامت به الرقابة العسكرية تجاه وسائل الإعلام المختلفة، بدا هامشياً ومحدوداً، فأسر التحرير في الصحف المختلفة قامت بهذا الدور بشكل فاعل، بالإضافة إلى التزام الصحفيين أنفسهم بمعاييرهم الذاتية الخاصة أثناء تغطيتهم للحروب.

كما استنتجت الدراسة غياب دور الصحافة التحقيقية في التغطية الصحافية للحروب الإسرائيلية على وجه العموم، والحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، في مقابل الاعتماد على تلقين الناطقين العسكريين للصحافيين ورؤية الجيش لمجرى الأمور على الأرض. وهذا يضع موضوعية الصحافيين الإسرائيليين على المحك، خصوصاً عند الأخذ بعين الاعتبار أن لعب دور تنويري وتثقيفي هو أحد أبرز مزايا العمل الإعلامي في العصر الحديث.

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن الباحث واجه صعوبات في الوصول إلى بعض المصادر نتيجة لفقر المكتبات الفلسطينية بالمصادر العبرية الحديثة والتي تعنى بالشأن الداخلي الإسرائيلي، وصعوبة الوصول إلى مراجع مركزية في الدراسة، نتيجة للقيود المفروضة على حركة المواطنين الفلسطينيين.

المصادر والمراجع باللغة العربية

- أدوني، وكاسبي، وكوهين: وسائل الإعلام ولهجات الاندماج والفصل
- أورن، أمير: أحداث الحرب - استنتاجات أولية، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2006
- أورن، أمير: أحداث الحرب - استنتاجات أولية، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2006
- برنياع، ناحوم: مقال بعنوان " خطاب النصر "، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس، عدد 5470
- بلوتسك، سيفر: حسم مصيري غير قابل للمساومة : صحيفة يديعوت أحرنوت 2006/07/13 ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد 5427
- بلوتسك، سيفر: رئيس أركان الحرب القادمة ، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد 5471، 2006
- بنزيمان، عوزي: من الموجود في المخبأ؟ ، هآرتس، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد 5471، القدس 2006
- بن، ألوف وإلدار، عكيفا: كيف تراجعنا، هآرتس، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد 5494، القدس 2006
- بن يشاي، رون: سياسة إخماد الحرائق ليست مجدية في مواجهة تهديدات وجودية ، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2006
- د. بيرى، يورام: الصحافة الإسرائيلية: عودة إلى النموذج القديم المجند والمنضبط ، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 24 "الجيش يحتكر تفسير الواقع"، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2006
- تسرفاتي، ياريف وليفيو، آر: غالبية الصحفيين يعتقدون بأن وسائل الإعلام تشوه الحقائق، إعلام في مهب الريح، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2005
- تشومسكي، نوعام: السيطرة على الإعلام ، دار الشروق الدولية، الطبعة الأولى 2003
- تقرير لجنة فينوغراند: الفصل السابع: الملخصات قسم 184
- تقرير كيشف: المركز الإسرائيلي لحماية الديمقراطية، 2007

- تيرا، رون: إسرائيل فشلت بسبب نظريتها الخاطئة للحرب ، هآرتس، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد 5476، القدس 2006
- جلبوع، منوحا: قاموس الصحافة العبرية في القرنين التاسع عشر والعشرين ، موقع المكتبة اليهودية الجامعية، ص: **308** تاريخ التصفح يناير، فبراير **2010**
- جريدة الشرق الأوسط السعودية: الأربعاء 22 جمادى الأولى 1429 هـ 28 مايو 2008 العدد 10774
- جمال، أمل: الصحافة والإعلام في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2005
- جمال، أمل: ندوة الإعلام. وزارة الإعلام. السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009
- د. حسداي، يعقوب: موجز تاريخ العفن ، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2006
- راببوت، عمير: فشل المفهوم مرة أخرى ، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2006
- راببوت، عمير: أرواح شريرة في الحبش، معاريف، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس، 2006، عدد 5476
- رافائيل كوهين الماجور، شارون هاليفا أمير: حرب إسرائيل وحزب الله ولجنة فينوغراد: نشرة القانون السياسي والبرلماني
- راييس، أورن: ضباط وجنود الاحتياط يحتجون على تجنيدهم المفاجئ وإهمال الجيش لوجوداتهم، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2006
- زنيف شيف: التصعيد في الشمال: صحيفة هآرتس **2006/07/13**، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد **5427**
- سيغال، زنيف: حربة الصحافة بين الأسطورة والواقع، إصدار بيبروس 1996.
- شلحت، أنطوان: الإعلام الإسرائيلي خاض الحرب على لبنان حتى آخر لحظة : تقرير 19، **2007/08/01**
- شلحت، أنطوان: الحرب على لبنان وتداعياتها السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية عدد 23، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2006
- شلحت، أنطوان: وقائع أسلبية الإعلام الإسرائيلي، إعلام في مهب الريح، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 33، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2005

- شلحت، أنطوان: الإعلام الإسرائيلي خاض المعركة حتى آخر لحظة ، المشهد الإسرائيلي، تقرير رقم 19، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2006
- شيفر، شمعون: قواعد اللعبة تغيرت.. الحكومة تقرر تصعيداً في الشمال، صحيفة يديعوت أحرنوت: **13-07-2006**، ترجمة عطا القيمري مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد **5427**
- صحيفة معاريف: الصفحة الأولى، **2006/07/13** ترجمة عطا القيمري ، مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد **5427**
- صحيفة هآرتس: الصفحة الأولى، **2006/07/13**، ترجمة عطا القيمري، مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد **5427**
- صحيفة يديعوت أحرنوت: الصفحة الأولى، **2006/07/13**، ترجمة عطا القيمري، مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد **5427**
- ظاهر، بلال: محاورة مع الخبير العسكري الإسرائيلي رؤوفين بدهيتسور: تغييرات حتمية في المستوى الاستراتيجي وعلى الصعيد العسكري . مجلة قضايا إسرائيلية، إصدارات مدار 2006
- د. عميحي، عويد: عشرة دروس مركزية من الحرب في جنوب لبنان، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2006
- د. عواد، علي: الإعلام والرأي: بيسان للنشر والتوزيع 2000، الطبعة الأولى
- د. غوردون، شموئيل: ما زال يمكن الانتصار من الجو.. الاحتلال ليس ضماناً لمنع إطلاق الصواريخ، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2006
- كاسبي، دان: الديمقراطية والتوسط في الإعلام- تأملات في الحروب عديمة الفائدة
- لندسبرغ، ايتاي: فضيحة تجنيد الاحتياط، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 36، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية 2006
- ليفران، أهارون: أقول قدرة الردع الإسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية عدد 5، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار 2001
- مندل، يوناتان: تمويه الحقائق في وسائط الإعلام الإسرائيلية، London Review of Book
- نحاس، فادي: الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية، مجلة قضايا إسرائيلية عدد 23، إصدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2006، ص10

- نيبو، باروخ: الجيش الإسرائيلي والإعلام في فترات الحرب،
- هآرتس، أسرة التحرير: استفزاز في سماء لبنان، هآرتس 2006/11/03، ترجمة عطا القيمري، مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد 5520
- هاس، عميرة: مراسلة صحيفة هآرتس، مقابلة شخصية أجراها الباحث: نوفمبر 2009
- هوفمان، أرئيل: هذا هو الرأس، يديعوت أحرنوت 2006/11/01، ترجمة عطا القيمري، مكتب المصدر السياسي بالقدس عدد 5518
- وليد العمري: إسرائيل من الداخل، قناة الجزيرة الوثائقية، تاريخ المشاهدة 2010/03/28

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

- Dahan, Michael: National Security and Democracy on the Internet in Israel, Proceeding Cultural Attitudes Towards Communication and Technology, University of Sydney, Australia 1998
- Greg Philo and Mike Berry: Bad News from Israel, Pluto Press London. ANN ARBOR, MI 2004
- Kober, Avi: Perspectives Papers on Current Affairs, The Second Lebanon War, the Begin- Sadat Center for strategic studies.
- Leibes, Tamar: Reporting the Arab Israeli Conflict: How Hegemony Works, London: Routledge, 1997.
- Meyers, Oren: Israeli Journalism during State Formative Era: Between Ideological Affiliation and Professional Consciousness, Journalism History; summer 2005; 31, 2; Research Library Core
- Meyers, Oren: Israeli Journalists as an Interpretive Community: A Case Study of 1950s Mainstream Journalistic Attitudes Towards Haolam Hazeh, University of Haifa 2007
- Meyers, Oren: Communicating Critique: Towards a Conceptualization of Journalistic Criticism, University of Haifa 2005
- Tal, Rami: Israeli Press, Ministry of Foreign Affairs website, date of visit, 2nd January 2010

مراجع من الإنترنت

- Tal, Rami: Israeli Press, Ministry of Foreign Affairs website, date of visit, 2nd January 2010: http://www.mfa.gov.il/MFA/MFArchive/1990_1999/1998/7/The%20Israeli%20Press
- www.factsofisrael.com 2010/01/06 تاريخ الزيارة
- www.fas.org/sgp/news/2003/03/is031903.html 2010/02/24 تاريخ الزيارة
- Website of UN Security Council:
<http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8808.doc.htm>
- The Begin Sadat Center for Strategic Studies:
<http://www.biu.ac.il/Besa/perspectives22.html>
- Wikipedia Website: موقع موسوعة ويكيبيديا: حرب لبنان الثانية: نهاية الحرب، تاريخ (التصفح 2010/06/10)
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86_2006